تقوية عمل الفعل عند ابن يعيش (تـ 643 ه) مواضعها وأسبابها

م. د علي أسد موسى

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم اللغة العربيّة

aliasad10760@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020/10/30
تاريخ القبول : 2020/12/10

الملخص:

بعيدًا عمّا دارَ من خلافٍ حول نظريةِ العاملِ النّحويّ قديمًا وحديثًا،يقومُ هذا البحثُ على إبرازِ قضيةٍ من قضاياها، وهي تقويةُ عمل الفعل، فمن المعلومِ أنّ العواملَ يمكنُ تصنيفُها بحسبِ معاييرَ، هي معيارُ المعنى واللفظِ، ومعيارُ الأصالةِ والفرعيّةِ، ومعيارُ القوّةِ والضّعفِ. والأفعالُ . وإنْ كانَت أقوى العواملِ . قد ينالُها الضّعفُ في مواضعَ معينةٍ لسببٍ ما فلا يصلُ أثرُها إلى معمولِها إلّا بمقوٍّ يُرفدُ به عبرَ اقترانِه بمعمولِه. لذا عمل هذا البحثُ على بيانِ مفهومِ العاملِ وأهميّتِه وأسسِ تصنيفِه، وعلى بيانِ المواضعِ التي يكونُ فيها الفعلُ ضعيفًا، وبيانِ أسبابِ هذا الضّعفِ.

الكلمات المفتاحيّة: (العامل . الفعل . التّقوية)

Strengthening the action of the verb At Ebn yaeish(c.643) Its positions and causes

Lecutur. Dr. Ali Asad Mousa

Mustansiriyah University College of Education Department of Arabic Language

aliasad10760@gmail.com

Receipt date: 30/10/2020

Date of acceptance: 10/12/2020

Abstract:

Away from the controversy surrounding the theory of the grammatical factor, past and present, this research is based on highlighting an issue of the factors, which is the strengthening of the action of the verb. And actions - even if they are the strongest factors - may be attained by weakness in certain places for some reason, so that their effect does not reach their action except with a tonic that is supplemented by it by associating it with its action. Therefore, this research worked on an explanation of the concept of the grammatical factor, its importance, and the foundations of his classification, and an explanation of the places in which the action is weak, and the reasons for this weakness.

key words: verb, strengthening, factor.

المقدِّمة:

إنّ قضيةَ العاملِ قد شغلتِ المهتمينَ بالنّحوِ العربيّ قديمًا وحديثًا، بينَ مؤيّدٍ لها ومعارضٍ، فمن المعلومِ أنّ هذه القضيّةَ قد حظيتْ بمكانةٍ بارزةٍ في النّحوِ العربيّ حتى أضحتْ من أهمّ النّظرياتِ، التي اعتمدَها القدماءُ لتفسيرِ الظّواهرِ اللغويّة، غيرَ أنّها لم تخلُ من سهامِ النّقدِ التي وُجّهت إليها، فقد ثار عليها قديمًا ابنُ مضاء، وحديثًا كثيرٌ من الباحثينَ. وهذا النّقدُ الموجّهُ إليها لا يمنعُ أحدًا من إبرازِ شيءٍ من دقائقِها المحفوظةِ في متونِ تراثِنا النّحويّ. وهذا ما فعلَه هذا البحثُ حين عمدَ إلى بيانِ معنى تقويةِ عملِ الفعلِ عند النّحويّينَ ولا سيّما ابنُ يعيشَ. ومن المعروفِ أنّه يمكنُ تصنيفُ العواملِ بحسبِ معاييرَ، منها معيارُ القوّة والضّعفِ، والفعلُ . وإنْ كانَ أقوى العوامل . قد ينالُه الضّعفُ في مواضعَ معينةٍ لسببٍ ما فلا يستطيعُ إيصالَ أثرِه إلى معمولِه إلّا بمقوٍّ.

وقد جاءَ البحثُ في ثلاثةِ مطالبَ سبقَها تمهيدٌ، بيّنا فيه معنى العاملِ النّحويّ وأهمّيتَه، والمعاييرَ التي يمكنُ تصنيفُ العواملِ بحسبِها. وأمّا المطلبُ الأوّلُ فقد خصصناه لبيانِ عملِ الفعلِ ومفهومِ تقويةِ عملِ الفعلِ. وأمّا المطلبُ الثّاني فقد أبرزْنا فيه مواضعَ تقويةِ عملِ الفعلِ عندَ ابنِ يعيشَ، وأمّا الثّالثُ فقد أوضحنا فيه أسبابَ تقويةِ عملِ الفعلِ، ثمّ جاءتِ الخاتمةُ التي بيّنا فيها أهمَّ ما توصّلَ إليه البحث.

تمهيد:

العامل وتصنيفاته:

كان من دأبِ النّحويّينَ التّعليلُ لكلِّ مسألةٍ نحويّةٍ (قباوة ، 2003م ،32)، وتتجّلى أبرزُ مظاهرِ هذا التّعليلِ في تعليلِهم الحالاتِ الإعرابيةَ من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ وجزمٍ، إذ إنّ هذه الحركاتِ الإعرابيةَ في نظرِهم ما هي إلّا أثرٌ لمؤثّرٍ أوجدَها (الأنصاريّ ، 2006م ، 43)، وهذا المؤثّرُ الموجدُ للإعرابِ اصطلحوا على تسميتِه العاملَ؛ لذلك عرّف بعضُ النّحويّينَ الإعرابَ بأنّه ((أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبُه العاملُ في آخرِ الكلمة)) (ابن هشام ، 39/1)، أمّا العاملُ فهو: ((ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب)) (التّهانويّ ، د.ت ، 1045/4) وقد حظيتْ قضيةُ العاملِ بمكانةٍ بارزةٍ في النّحوِ العربيّ حتى أضحتْ من أهمّ النظرياتِ، التي يُعتمدُ عليها في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويّة (عمايرة ، د.ت ، 51). وإن لقيتْ انتقادًا كبيرًا من قلّةٍ من القدماءِ (القرطبيّ ، 1947 ، 78) وكثيرٍ من المحدثين (المخزوميّ ، 2005م ، 18). ويمكنُ تصنيفُ العواملِ بحسبِ معاييرَ، هي (الخطيب ، 2006م ، 21/2):

1. معيارُ اللفظِ والمعنى: ومعنى ذلك أنّ العاملَ إمّا أنْ ((تكونَ له صورةٌ في النّطقِ والكتابةِ حقيقةً أو حكمًا)) ، فيكونُ العاملُ حينئذٍ لفظيًّا، وإمّا أن لا يظهر في النّطقِ والكتابةِ، ولكنّ أثرَه يظهرُ في الجملةِ (الخطيب ، 2006م ، 25/2) كعاملِ الابتداءِ عندَ البصريّينَ (الأنباريّ ، د.ت ، 44/1)، والخلافِ عند الكوفيّينَ (أبو جناح ، 1998م ، 35)، قال ابنُ جنّيّ: ((وإنّما قالَ النّحويّونَ: عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ؛ ليروكَ أنّ بعضَ العملِ يأتي مسبَّبًا عن لفظٍ يصحبُه، كـ "مررتُ بزيدٍ، وليتَ عمرًا قائمٌ"، وبعضُه يأتي عاريًا من مصاحبةِ لفظٍ يتعلّقُ به كرفعِ المبتدأ بالابتداءِ، ورفعِ الفعلِ لوقوعِه موقعَ الاسم)) (ابن جنّي ، 1991م ، 110/1).

2. معيارُ الأصالةِ والفرعيّةِ: معنى الأصالةِ هنا عندَ النّحويّينَ أن يكونَ اللفظُ عاملًا بنفسِه لا بسببِ غيرِه (السّيوطيّ ، 1359هـ ، 240/2). لذلك كانتِ الأفعالُ والحروفُ هي الأصلَ في العمل، والأسماءُ هي الفرعَ، إذ إنّها لا تعملُ إلّا بمضارعتِها للاسم (ابن السّراج ، 1987م ، 52/1).

3. معيارُ القوّةِ والضّعفِ: معنى ذلك أنّ العواملَ ليست كلُّها على درجةٍ واحدةٍ في قوّةِ العملِ، فاللفظيُّ منها أقوى من المعنويّ، بدليلِ أنّهُ لا يُعدلُ إلى القولِ بالمعنويّ إلّا إذا تعذّرَ القولُ باللفظيّ (الرّضيّ ، 1996 ، 518/1)، وأنّ العاملَ اللفظيَّ قد يزيلُ العاملَ المعنويَّ ، كنواسخِ الابتداءِ، ونواصبِ الفعلِ المضارعِ وجوازمِه، فضلًا على ذلك لا يُعرفُ عن العاملِ المعنويّ نصبُه للمفعولِ به (ابن الشّجريّ ، 2014 ، 431/1). والعواملُ اللفظيّةُ نفسُها بعضُها أقوى من بعضِها الآخرِ، فكلّما زادتِ القيودُ على عاملٍ في عملِه قلّتْ قوّتُه، لذلك كانتِ الأفعالُ أقوى العواملِ؛ لأنّها تعملُ أينما وُجدتْ من دونِ قيدٍ أو شرطٍ.

المطلب الأوّل: الفعل: عمله وتقويته:

أوّلًا: عمله:

الفعلُ من العواملِ اللفظيّة، وهو الأصلُ في العملِ؛ إذ إنّه يعملُ بنفسِه، ويُعدُّ أقوى عملًا من نظيريه الاسمِ والحرفِ، وتتجلّى هذه القوةُ في:

1. أنّه يعملُ أبدًا، أمّا نظيراهُ الاسمُ والحرفُ فليسا كذلك، فالأسماءُ العاملةُ لا تعملُ إلّا بشروطٍ، فاسمُ الفاعلِ الذي هو أقوى الأسماءِ العاملةِ إذا كانَ مجرّدًا من "ال" لا ينصبُ المفعولَ به إلّا إذا ضارعَ الفعلَ لفظًا ومعنًى، فإذا ضارعَه معنىً دون لفظٍ وجبتْ إضافتُهُ لمعمولِهِ المفعولِ به، قال ابنُ يعيشَ: ((اعلمْ أنّ اسمَ الفاعلِ يجيءُ على ثلاثةِ أضربٍ: للماضي وللحالِ وللاستقبالِ، كما أنّ الفعلَ كذلك، إلّا أنّ الفعلَ تختلفُ صيغتُه للزّمانِ، وتتّفقُ في اسمِ الفاعلِ؛ لأنّ الفعلَ بابُه التّصرّفُ، والأسماءُ

بابُها الجُمودُ وعدمُ الاختلاف. وإنّما يعملُ من اسمِ الفاعلِ ما كان بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحوُ: "هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومكرمٌ خالدًا الساعةَ"؛ لأنّه على لفظِ المضارعِ إذ كانَ جاريًا عليه في حركاتِه وسكناتِه وعددِ حروفِه، وهو في معناهُ، فلمّا اجتمعَ فيه ما ذُكر عملَ عملَه. فأمّا إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تُعْمِلُه، إذ لا مضارعةَ بينه وبيّن الماضي، ألا ترى أن "ضاربًا" ليس على عددِ "ضَرَبَ"، ولا مثلَه في حركاتِه وسكناتِه، فلذلك لا تقولُ: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمسِ"، ولا "وحْشِيٌّ قاتلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 99/4)، وإذا كان محلًّى بـ "ال" نصبَ المفعولَ به مطلقًا، وذلك ((لأنّ الألفَ واللامَ فيه بمعنى "الَّذِي"، واسمُ الفاعلِ المتّصلُ بها بمعنى الفعلِ، فلمّا كان في مذهبِ الفعلِ عملَ عملَه، فهو اسمٌ لفظًا، وفعلٌ معنىً. وإنّما حُوّل لفظُ الفعلِ فيه إلى الاسمِ؛ لأنّ الألفَ واللامَ لا يجوزُ دخولُهما على لفظِ الفعلِ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 100/4). وكذلك المصدرُ لا ينصبُ المفعولَ به إلّا إذا ضارعَ الفعلَ، وذلك إذا كان ((بتقديرِ حرفِ المصدرِ والفعلِ، وذلك إذا لم يكنْ مفعولًا مطلقًا، وذلك لأنّه لا يصحُّ إذن تقديرُه بـ"أن" والفعلِ، إذ ليس معنى: "ضربتُ ضربًا أو ضربةً أو ضربًا شديدًا": "ضربتُ أنْ ضربت"، وأمّا قولُك: "ضربتُه ضربَ الأميرِ اللصَّ" فالمصدرُ العاملُ ليس مفعولًا مطلقًا في الحقيقةِ، بل المفعولُ المطلقُ محذوفٌ تقديرُه: ضربًا مثلَ ضربِ الأميرِ اللصَّ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 407/4). أمّا الحروفُ العاملةُ فقد تعملُ في مواضعَ وتُهملُ في مواضعَ أخرى، فمثلًا تعملُ "إنّ" إذا كانت مثقّلةً ، نحوُ قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) [البقرة:20]. وتُلغى على الأكثرِ إذا خُفّفتْ (الصّبان ، 2002م ، 249/1) ، نحوُ قولِه تعالى : ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه:63]، وكذلك "لا" النّافيةُ للجنسِ، تعملُ بشرطِ تقدّمِ اسمِها على خبرِها، وتكونُ مهملةً غيرَ عاملةٍ إذا تقدّمَ خبرُها على اسمِها (ابن عقيل ، 1434هـ ، 4/2) ، نحوُ قوله تعالى : ((لَا فِيهَا غَوْلٌ)) [الصّافات:47].

2. أنّه يعملُ متقدّمًا على معمولِه ومتأخّرًا عنه، بخلافِ بعضِ الأسماءِ العاملةِ كالصّفةِ المشبهةِ وأفعلِ التّفضيلِ، اللذين لا يجوزُ تقدّمُ معمولِهما عليهما، وبخلافِ الحروفِ العاملةِ التي لا يجوزُ تقدّمُ معمولِها عليها أيضًا (ابن السّراج ، 1987م ، 238/2).

3. أنّه يعملُ في أكثرَ ممّا يعملُ فيه بعضُ الأسماءِ العاملةِ كـ"أفعلِ" التّفضيلِ، والحروفُ التي يقتصرُ عملُ بعضِها في لفظينِ كـ"إنّ" وأخواتِها، وعملُ أكثرِها في لفظٍ واحدٍ، لا غيرَ، كحروفِ نصبِ المضارعِ وغيرِها.

4. أن يعملُ ظاهرًا ومقدّرًا بخلافِ نظيريه.

غيرَ أنّ هذه القوّةَ التي يتمتّع بها الفعلُ تتفاوتُ من فعلٍ إلى آخرَ، فالفعلُ التّامُّ المتّصرفُ أقوى أنواعِ الأفعالِ عملًا، فهو الذي يتمتّع بكلِّ المميّزات المذكورة، أمّا غيرُه فإنّ ثمّة قيودًا وشروطًا عليه. فالأفعالُ النّاقصةُ، وإن كانَ بعضُها يتميّزُ بخاصيّةِ

التّصرفِ، يقتصرُ عملُها في عنصرينِ، هما ركنا الجملة الاسميّة، المبتدأُ والخبرُ، ويشترطُ في مرفوعِها الاسمِ أن يكونَ معرفةً أو نكرةً مخصّصةً، أمّا الأفعالُ التّامّةُ فيتجاوزُ عملُها في مرفوعِها الفاعلِ إلى عملِها في سائرِ المنصوباتِ ممّا يتعلّقُ بها منها، ويجوزُ في مرفوعِها الفاعلِ أن يكونَ نكرةً غير مخصّصة فضلًا على جواز كونه معرفةً أو نكرةً مخصّصةً. والأفعالُ التّامّةُ المتصرّفةُ أقوى عملًا من الأفعالِ الجامدةِ، فمن الأخيرةِ ما يقتصرُ عملُها في عنصرينِ، وهو "ليس"، ومنها أيضًا فعلا التّعجبِ اللذينِ يعملان في معموليهما بقيد الرّتبة، إذ يتوجب تقدّمُهما، وتأخّرُ معموليهما.

ثانيًا: تقوية عمله:

القوّةُ في اللغةِ نقيضُ الضّعفِ (ابن فارس ، 1979م ، مادة قوي)، والّتقويةُ مصدرٌ للفعلِ "قوّى"، وهو مضعفُ الثّلاثيّ "قَوِيَ"، والتّضعيفُ هنا أفادَ التّعديةَ مع التّصييرِ أو الجعلِ، يقولُ ابنُ الحاجبِ: ((وَفَعَّلَ لِلتَّكثِيرِ غَالِباً، نحو غَلَّقْتُ ..... وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتُهُ)) (الرّضيّ ، 1975 ، 91/1)، وقالَ الرّضيُّ شارحًا قولَ ابنِ الحاجبِ: ((قولُه "وللتّعديةِ نحوُ: فَرَّحْتهُ" معنى التّعديةِ في هذا البابِ كما في بابَ "أفعلَ" على ما شرحْنا، والأولى أيضًا ههنا أنْ يُقالَ في مقامِ التّعديةِ: هو بمعنى جعلِ الشيءِ ذا أصله، ليعمَّ نحوَ فَحَّى الْقِدْرَ: أي جعلها ذاتَ فَحًّا، وشسّعَ النّعلَ)) (الرّضيّ ، 1975 ، 92/1). والأفعالُ التّامّةُ المتصرّفةُ، وإن كانتْ أقوى أنواعِ الأفعالِ عملًا، تتفاوتُ قوّةً وضعفًا، فالأفعالُ المتعدّيةُ أقوى عملًا من الأفعالِ اللازمةِ، إذ إنّها تتعدّى إلى المفعولِ به من دونِ واسطةٍ، واللازمةُ قاصرةٌ عن الوصولِ إلى المفعولِ به بنفسِها. والأفعالُ المتعدّيةُ نفسُها أقوى عملًا في مواضعَ منها في مواضعَ أخرى. لذلك يُرفدُ الفعلُ التّامُ إذا ضعُف عن العملِ بواسطةٍ، تُوصلُ أثرَه إلى معمولِه، ويُطلقُ بعضُ النّحويّينَ، ومنهم ابنُ يعيشَ، على الواسطةِ اسمَ "المقوّي". فمعنى تقويةِ عملِ الفعلِ جعلُه أو صيرورتُه قويًّا لضعفٍ يصيبُه، وذلك بأنْ يُرفدَ بحرفٍ، يكونُ قبلَ المعمولِ، ويكونُ واسطةً أو مقوّيًا للعاملِ؛ كي يصلَ أثرُه إلى معمولِه.

المطلب الثّاني: مواضع تقوية عمل الفعل عند ابن يعيش:

أوّلًا: عمل الفعل في منصوباته:

ذُكر أنّ ممّا تتجلّى فيه قوةُ الفعلِ أنّه يعملُ في أكثرَ ممّا يعملُ فيه غيرُه من عواملِ الأسماءِ والحروفِ، فهو يعملُ الرّفعَ فيما يُسنَدُ إليهِ، والنّصبَ في منصوباتِه جميعِها على ما هو مشهورٌ من مذاهبِ النّحويّينَ، وهي المفاعيلُ الخمسةُ والحالُ والمستثنى وتمييزُ النّسبة.

1. عمل الفعل في المفعول به:

تنقسمُ الأفعالُ التّامّةُ في العربيةِ من حيثُ التّعدّي واللزومُ إلى أفعالٍ متعدّية وأفعالٍ لازمةٍ، والمتعدّي هو الذي يعملُ النّصبَ في المفعولِ به من دونِ واسطةٍ، وذلك نحوُ: "ضربَ زيدٌ خالدًا"، أمّا الذي ينصبُ المفعولَ به بواسطةٍ فيُصطلَحُ عليه بالفعلِ اللازمِ، أو بالفعلِ المتعدّي بحرفٍ، وذلك نحوُ "ذهبتُ بزيدٍ"، قال ابنُ الحاجبِ معرّفًا الفعلينِ: المتعدّيَ واللازمَ: ((فالمتعدّي ما يتوقّفُ فهمُه على متعلَّقٍ كـ"ضربَ" وغيرُ المتعدّي بخلافِه كـ"قعد")) (الرّضيّ ، 1996م ، 135/4)، وقالَ الرّضيُّ معلّقًا على هذا التّعريفِ: ((وعلى ما حدَّ ينبغي أن يكونَ نحوُ "قرب" و"بعد" و"خرج" و"دخل" متعدّيًا، إذ لا تُفهمُ معانيها إلّا بمتعلَّقٍ. بلى، يُقالُ لمثلِ هذه الأفعالِ إنّها متعدّية بالحرفِ الفلاني، لكن لا يقعُ عليها اسمُ المتعدّي إذا أطلقَ، بل يُقالُ: لازمةٌ، وهذا كما ذكرنا في الأمرِ وأمرِ الغائب)) (الرّضيّ ، 1996م ، 135/4). فالفعلُ المتعدّي إذا أُطلقَ أُريدَ منه الفعلُ الذي يتعدّى للمفعولِ به بنفسِه، والفعلُ اللازمُ إذا قيل عنه: متعدٍّ، قُيّدَ، فيُقال: المتعدّي بحرفٍ. ويترتّبُ على هذا أنّ كلا الفعلينِ المتعدّي واللازمِ يعملانِ النّصبَ في المفعولِ به، غيرَ أنّ الفعلَ المتعدّيَ الذي ينصبُ المفعولَ به بنفسِه، تكونُ علامةُ النّصبِ ظاهرةً، والفعلَ اللازمَ الذي ينصبُه بواسطةِ حرفِ الجرِّ، تكونُ علامةُ النّصبِ مقدّرةً (ابن يعيش ، 2001م ، 136/4) .

2. عمل الفعل في غير المفعول به من منصوباته:

يعملُ الفعلُ بشقّيهِ اللازمِ والمتعدّي النّصبَ في غيرِ المفعولِ به من منصوباتِه، غيرَ أنّ أغلبَ النّحويّينَ اختلفوا في عملِه بنفسِه من عدمِ ذلك، إذ يرى قسمٌ منهم أنّه يحتاجُ في بعضِ المواضعِ إلى مقوٍّ يُرفدُ به، ليصلَ أثرُه إلى معمولِه، وهذه المواضعُ هي: ظرفُ المكانِ المختصّ، والمفعولُ معَهُ، والمستثنى، قال الجزوليُّ: ((يتعدّى الفعلُ أجمعُ بلا واسطةٍ إلى المصدرِ وظرفِ الزّمانِ مطلقًا وظرفِ المكانِ المبهمِ والمعدودِ والمفعولِ له على رأيٍ والحالِ والتّمييزِ والمشبّهِ بالمفعولِ وبالواسطةِ الى المفعولِ معه والمستثنى)) (الجزوليّ ، د.ت ، 84)، وعندَ كثيرٍ من النّحويّينَ أنّ المفعولَ له ممّا يتعدّى له فعلُه بمقوٍّ، إذ يرونَ أنّه على تقديرِ لامِ العلّة، يقولُ سيبويه: ((هذا بابٌ آخرُ من أبوابِ "أنّ" تقولُ: "جئتُك أنّك تريدُ المعروفَ"، إنّما أرادَ: "جئتكَ لأنّك تريدُ المعروفَ"، ولكنّك حذفتَ اللامَ ههنا كما تحذُفها من المصدرِ إذا قلتَ:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ أِدِخارَهُ وأُعْرِضُ عن ذَنْبِ اللَّئيمِ تكرُّمَا (الطّائيّ ، 1990 ، 224)

أي: لادّخاره)) (سيبويه ، 1988م ، 126/3)، وقال الرّضيُّ معرّفًا إيّاه: ((فحدّه الصّحيحُ هو: المصدرُ المقدّرُ باللامِ المعلّلِ به حدثٌ شاركه في الفاعلِ والزّمانِ)) (الرّضيّ ، 1996م ، 510/1).

ثانيًا: مواضع تقوية الفعل عند ابنِ يعيش:

ذُكر أنّ الأفعالُ التّامّةَ المتصرّفةَ، تتفاوتُ قوّةً وضعفًا، فالأفعالُ المتعدّيةُ أقوى عملًا من الأفعالِ اللازمةِ، إذ إنّها تتعدّى إلى المفعولِ به من دونِ واسطةٍ، واللازمةُ قاصرةٌ عن الوصولِ إلى المفعولِ به بنفسِها. والأفعالُ المتعدّيةُ نفسُها أقوى عملًا في مواضعَ منها في مواضعَ أخرى. لذلك يُرفدُ الفعلُ التّامُ إذا ضعُف عن العملِ بواسطةٍ، تُوصلُ أثرَه إلى معمولِه، وهذه الوساطةُ يُطلقُ عليها ابنُ يعيشَ اسمَ "المقوّي". فمعنى تقويةِ عملِ الفعلِ عنده جعلُه أو صيرورتُه قويًّا لضعفٍ يصيبُ عملَ الفعلِ، وذلك بأنْ يُرفدَ الفعلُ العاملُ بحرفٍ، يكونُ قبلَ المعمولِ، فيقوّيه؛ فيوصلُ أثرَه إلى معمولِه.

أوّلًا: تقوية الفعل اللازم لنصب المفعول به:

الفعلُ اللازمُ عندَ ابنِ يعيشَ هو الذي لا يتجاوزُ عملُه إلى غير محلِّ الفاعلِ، والمتعدّي خلافُه، والمحلُّ المقصودُ هو المفعولُ به، قال: ((والتّعدّي التجاوُزُ، يُقالُ: "عدا طَوْرَه"، أي: تَجاوزَ حَدَّه، أي: إنّ الفعلَ تجاوزَ الفاعلَ إلى محلِ غيرِه، وذلك المحلُّ هو المفعولُ به، وهو الذي يحسنُ أن يقعَ في جوابِ: "بمَنْ فعلتَ؟ " فيُقالُ: "فعلتُ بفلانٍ"، فكلُ ما أنْبأ لفظُه عن حلولِه في حيزِ غيرِ الفاَعلِ، فهو متعدٍّ، نحوُ: "ضربَ"، و"قتلَ". ألا ترى أنّ الضّربَ والقتلَ يقتضيانِ مضروبًا ومقتولًا، وما لم يُنْبِئْ لفظُهُ عن ذلك، فهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ، نحوُ: "قام"، و"ذهب". ألا ترى أنّ القيامَ لا يتجاوزُ الفاعلَ، وكذلك الذهاب؟ ولذلك لا يقال: "هذا الذهابُ بمن وقع" وكذلك القيام، بخلافِ "ضرب" وأشباهِه، فإنّه لا يكونُ ضربًا حتى يوقِعه فاعلُه بشخص)) (ابن يعيش ، 2001م ، 4/ 295). وإذا أُريدَ تعديةُ الفعلِ اللازمِ إلى مفعولٍ به رُفِدَ بمقوٍّ؛ ليصلَ أثرُ عملِه إليه، وهذا المقوّي هو همزةُ التّعديةِ التي تدخلُ على الفعلِ اللازمِ الثّلاثيِّ المجرّدِ، وتضعيفُ عينِ الفعلِ اللازمِ الثّلاثيِّ المجرّدِ، وحروفُ الجرِّ، قالَ ابنُ يعيشَ: ((فأمّا الأوّلُ، وهو زيادةُ الهمزةِ في أوّلِه، فنحوُ: "ذهب"، و"أذهبتُه"، و"خرجَ"، و"أخرجتُه"، قالَ اللهُ تعالى: ((أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ)) [الأحقاف:20]، وقال: ((كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ)) [الأعراف:27]. ألا ترى أنّه حدثَ بدخولِ الهمزةِ تعَدٍّ لم يكنْ قبلُ؟ ولهذا البناءِ معانٍ أُخرُ تُذْكَر بَعْدُ، إلّا أنّ الغالبَ عليه التعديةُ. وأمّا التّضعيفُ، فنحوُ قولِك: "فرِحَ زيدٌ"، و"فرّحْتُه"، و"غرِم"، و"غرّمتُه"، و"نبُل"، و"نبّلتُه"، و"نزلَ"، و"نزّلتُه". والمرادُ: حمْلتُه على ذلك وجعلْتُه يفعلُه، ولذلك صارَ متعدّيًا بعد أنْ لم يكنْ كذلك. وهذا البناءُ يُشارِك "أفْعَلَ" في أكثرِ معانيها، إلّا أنّ أحدَهما قد يكثرُ في معنًى، ويقلُّ في معنًى آخرَ على ما سنذكرُ. وأمّا حروفُ الجرِّ فنحوُ قولِك: "مررتُ بزيدٍ"، و"نزلتُ على عمرٍو"، فهذهِ الحروفُ إنّما دخلتِ الاسمَ للتّعديةِ، وإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ؛ لأنّ الفعلَ قبلَها لا يصلُ إلى الاسمِ بنفسِه؛ لأنّها أفعالٌ ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروفِ الجارّةِ، فيكونُ لفظُه مجرورًا، وموضعُه نصبًا بأنّه مفعولٌ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 4/300). فهمزةُ التّعديةِ وتضعيفُ عينِ الفعلِ الثّلاثيِّ لأجلِ التّعديةِ وحروفُ الجرِّ الغرضُ

منها تقويةُ الفعلِ وجعلُه متعدّيًا للمفعولِ به، فإذا كانَ الفعلُ لازمًا جعلته متعدّيًا لمفعولٍ به، وإذا كان متعدّيًا لمفعولٍ واحدٍ جعلتْه متعدّيًا لمفعولينِ، وإذا كان متعدّيًا لمفعولينِ جعلتْه متعدّيًا لثلاثةِ مفاعيل، قالَ ابنُ يعيشَ: ((وكما تُعدّي هذه الأشياءُ الثلاثةَ غيرَ المتعدّي إلى مفعولٍ، نحوُ قولِك: "أذهبتُ زيدًا"، فكذلك تزيدُ في تعديةِ ما كان متعدّيًا منها، فإذا كان يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وأتيتَ بالهمزةِ، أو أخْتَيها صارَ يتعدّى إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: "أضربتُ زيدًا عمرًا"، أي: حملْتُه على الضّربِ، فصار الفاعلُ مفعولًا. وإن كان يتعدّى إلى مفعولينِ، صارَ يتعدّي إلى ثلاثةٍ، نحوَ قولِك في "علمتُ زيدًا قائمًا"، و"رأيتُ عمروًا عالمًا": "أعلمني بكرٌ زيدًا قائمًا"، و"أراني عبدُ اللهِ عمرًا عالمًا". كان المتكلمُ قبلَ النّقلِ فاعلاً، فصارَ بعدَ النّقلِ بالهمزةِ مفعولًا، وليسَ وراءَ الثلاثةِ متعدًّى إليه)) (ابن يعيش ، 2001م ، 300/4). غيرَ أنّ الأثرَ الإعرابيَّ لعملِ الفعلِ في المفعولِ به مع تقويتِه بحرفِ الجرِّ، وهو النّصبُ، يكونُ مقدّرًا، فإذا عُطِفَ على المجرورِ جاز العطفُ على المحلِّ واللفظِ، قال ابنُ يعيشَ: ((فيكون لفظُه مجرورًا، وموضعُه نصبًا بأنّه مفعولٌ، ولذلك يجوزُ فيما عُطفَ عليه وجهانِ: الجرُّ والنصبُ، نحوُ قولِك: "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وعمرًا"، فالجرُّ على اللفظِ، والنصبُ على الموضعِ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 300/4). وممّن أشارَ إلى تقويةِ الفعلِ اللازمِ بحروفِ الجرِّ لنصبِ المفعولِ به الثّمانينيّ إذ قال: ((اعلمْ أنّ حرفَ الجرِّ إنّما وقعَ في الكلامِ تقويةً وصلةً للأفعالِ التي لا تتعدّى إلى المفعولِ بتوسّطِ هذه الحروفِ إلى المفعولِ)) (الثّمانينيّ ، 2003م ، 333/1).

ثانيًا: تقوية الفعل المتعدّي لنصب المفعول به:

إنّ الأفعالَ المتعدّيةَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أنواعٍ: الأوّلُ: ما ينصبُ مفعولًا به واحدًا، والثّاني: ما ينصبُ مفعولينِ، والثّالثُ ما ينصبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، ((فإنْ كانَ من بابِ ما يتعدّى إلى واحدٍ، نحوُ: "ضربتُ زيدًا" فلا يخلو أن تُقدّمَ المفعولَ أو تؤخّره، فإنْ قدّمتَه جازَ دخولُ اللامِ عليهِ، فتقولُ: "زيدًا ضربتُ" و"لزيدٍ ضربتُ"، قال تعالى: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43]، ولا تدخلُ عليهِ إذا تأخّرَ إلّا في ضرورةٍ أو في نادرِ كلامٍ قال (المرزوقي ، 1387هـ ، 447):

فلمّا توافيْنَا قليلًا أنَخْنا للكلاكلِ فارتمينا

يريدُ: أنَخْنا الكلاكلَ)) (الأبّذيّ ، 1406هـ ، 732/2/2). وفسّرَ النّحويّونَ اقترانَ اللامِ بالمفعولِ به المتقدّمِ على عاملِه الفعلِ المتعدّي بأنّها مزيدةٌ لتقويةِ عملِ الفعلِ، إذ إنّ تقدّمَ معمولِه عليه أدّى إلى ضعفِه، نحوُ قولِه تعالى: ((هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)) [الأعراف:154]، وقولِه تعالى: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43])). قال الأبّذيّ: ((وإنّما تدخلُ اللامُ عليه إذا تقدّمَ؛ لأنّ العاملَ إذ ذاك يضعُف عن عملِه، فيُقوّى باللامِ)) (الأبّذيّ ، 1406هـ ، 732/2/2) ، وقالَ ابنُ هشامٍ: ((وَمِنْهَا اللَّامُ

الْمُسَمَّاةُ لَامَ التّقويةِ، وَهِي المزيدةُ لتقويةِ عَاملٍ ضعُفَ، إمَّا بتأخّرِه، نَحْوُ: ((هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)) [الأعراف:154]، وَنَحْوُ: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43])) (ابن هشام ، 2007 ، 214). ويُستدلُ على أنّ اللامَ للتّقويةِ وإن كانَ دخولُها من بابِ الجوازِ، وليسَ من بابِ الوجوبِ:

1. أنّها لا تقترنُ بالمفعولِ به إذا تقدمَ الفعلُ وتأخّرَ المفعولُ به إلّا في ضرورةِ الشّعرِ، أو نادرِ كلامٍ، قال الأبّذيُّ: ((ولا تدخلُ عليهِ إذا تأخرَ إلّا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ، قالَ:

فلّما أنْ تَوافَيْنا قَلِيلًا أنَخْنا للكلاكِلِ فارْتَمَيْنا

يريدُ "أنَخْنَا الكَلاكِلَ"، وإنّما تدخلُ اللامُ عليهِ إذا تقدّمَ؛ لأنّ العاملَ إذ ذاكَ يضعفُ عن عملِه، فيقوَى باللامِ، فإذا تقدّمَ العاملُ على معمولِه كانَ في أقوى أحوالِهِ، فلمْ يحتجْ الى تقويةٍ)) (الأبّذيّ ، 1406هـ ، 732/2/2).

2. أنّها تدخلُ على المفعولِ به المنصوبِ باسمِ الفاعلِ أو صيغةِ المبالغةِ أو المصدرِ وإنْ كانَ المفعولُ به متأخّرًا عن هذه العواملِ، نحوُ: "زيدٌ ضاربٌ لعمروٍ" و"اللهُ فعّالٌ لِما يريدُ" و"عجبتُ من شُربِكَ للعسلِ". ولا يجوزُ ذلك في الأفعالِ إلّا في ضرورةِ شعرٍ، أو نادرِ كلامٍ، كما ذُكرَ، والعلّةُ في ذلك أنّ هذه الأسماءَ العاملةَ أضعفُ من الأفعالِ عملًا، فجازَ دخولُ لامِ التّقويةِ على المفعولِ به. وفي هذا يقولُ ابنُ يعيشَ: ((قد تقدّمَ القولُ بأنّ أصلَ العملِ إنّما هو للأفعالِ، كما أنّ أصلَ الإعرابِ إنّما هو للأسماءِ، واسمُ الفاعلِ محمولٌ على الفعلِ المضارعِ في العملِ للمشابهةِ التي ذكرناها، كما أنّ المضارعَ محمولٌ عليه في الإعرابِ، وإذ عُلم ذلك، فليُعْلَمْ أنّ الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجاتِ الأصُولِ، فلمّا كانت أسماءُ الفاعلينَ فروعًا على الأفعالِ؛ كانتْ أضعفَ منها في العملِ. والذي يؤيّدُ عندك ذلك أنّك تقولُ: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا"، و"زيدٌ ضاربٌ لعمروٍ"، فتكونُ مخيَّرًا بينَ أن تُعدّيَهُ بنفسِهِ، وبيّن أنْ تعدّيَهُ بحرفِ الجرِّ لضعفِه، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الفعلِ، فلا تقولُ: "ضربتُ لزيدٍ". قالَ اللهُ تعالى: ((قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا)) [الشّعراء:20]، فعدّى الفعلَ بنفسِه، وقالَ تعالى: ((فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [البروج:16]، فعدّى الاسمَ باللامِ. قالَ الشّاعرُ (كلثوم ، 1991 ، 83):

وَنَحْنُ التّاركونَ لِما سَخِطْنا ... ونحنُ الآخِذونَ لِمَا رَضِينَا)) (ابن يعيش ، 2001 ، 102/4)

ثالثًا: تقوية الفعل لنصب غير المفعول به:

يرى ابنُ يعيشَ أنّ الفعلَ يحتاجُ إلى تقويةِ عملِه عندَ نصبِه غيرَ المفعولِ به في مواضعَ، هي:

أوّلًا: نصب المفعول معه:

المفعولُ معَهُ عندَ النّحويينَ هو اسمٌ منصوبٌ، يأتي بعدَ واوٍ بمعنى "مع"، مسبوقةٍ بفعلٍ، نحوُ: "سرتُ والنّهرَ"، أو ما يجري مجرى الفعلِ في العملِ كالمشتقِّ، نحوُ:"أنا سائرٌ والنّهرَ"، والمصدرِ، نحوُ: "عجبتُ من خروجِك والليلَ" (ابن عقيل ، ابن هشام ، 1427هـ 287). وهذه الواو نصٌّ في المعيّةِ أو المصاحبةِ، وهذا يعني ((مصاحبةُ ما بعدَ الواوِ لِما قبلَها في وقتٍ واحدٍ، سواءٌ اشتركا في الحكمِ أم لا، فقولُك: "جئت ومحمدًا" معناه أنّكما جئتُما في وقتٍ واحدٍ، وهذا هو الفرقُ بينَ واوِ المعيّة وواوِ العطفِ، فواوُ العطفِ تقتضي التّشريكَ في الحكمِ سواءٌ اقترنَ معه بالزّمانِ أم لم يقترنْ، وأمّا واوُ المعيّةِ فتفيدُ الاقترانَ بالزّمانِ سواءٌ اشتركَ بالحكمِ أم لا)) (السّامرائيّ ، 2003 ، 205/2). وقد اختيرتِ الواوُ بدلًا من "مع" هنا؛ لدلالتِها على المصاحبةِ، ولأنّها أخفُّ لفظًا من "مع"، قال ابن يعيشُ: ((فإذا قلت: "اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ"، و"جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ"، فالأصلُ: استوى الماءُ مع الخشبةِ، وجاء البردُ مع الطيالسة، وكانت الواوُ، و"مَعَ" يتقاربُ مَعْنياهما، وذلك أنّ معنى "مَعَ" الاجتماعُ والانضمامُ. والواوُ تجمَعُ ما قبلَها مع ما بعدَها، وتضُمُّه إليهِ، فأقاموا الواوَ مُقامَ "مَعَ"؛ لأنّها أخَفُّ لفظًا، وتُعطي معناها)) (ابن يعيش ، 2001 ، 439/1). وقد علّل ابنُ يعيشَ افتقارَ الفعلِ لواوِ المعيّة في نصبِها للمفعولِ معه بضعفِها عن تناولِها والوصولِ إليهِ، إذ إنّ الواوَ هنا مقوّيةٌ للفعلِ؛ لإيصالِ أثرِه إلى معمولِه المفعولِ معه، شأنُها في ذلك شأنُ حروفِ الجرِّ، قال: ((اعلمْ أنّ المفعولَ معهُ لا يكونُ إلّا بعدَ الواوِ، ولا يكونُ إلّا بعدَ فعلٍ لازمٍ، أو مُنْتَهٍ في التعدّي، نحوُ قولِك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلتُ أسيرُ والنيلَ"، و"لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرضَعَها"، وإنّما افتقرتْ إلى الواوِ لضُعْفِ الأفعالِ قبلَ الواوِ عن وُصولِها إلى ما بعدَها، كما ضعُفتْ قبلَ حروفِ الجرِّ عن مباشرتِها الأسماءَ، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروفِ الجرِّ تَقْوِيَةً لِما قبلَها من الأفعالِ لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماءِ بأنفسِها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بالواوِ تقويةً لِما قبلَها من الفعلِ)) (ابن يعيش ، 2001 ، 439/1). وهذا الذي ذكره ابنُ يعيشَ هو مذهبُ أغلبِ البصريّينَ من أنّ المفعولَ معه منصوبٌ بالفعلِ متقوّيًا بـ"الواو"، قالَ سيبويه: ((هذا بابُ ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ وينتصبُ فيه الاسمُ لأنّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصبَ "نَفْسَه" في قولِك: "امرأً ونفسَه". وذلك قولُك: "ماصَنَعْتَ وأَباك"، و"لوتُركتِ النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها"، إنَّما أردتَ: ماصنعتَ مع أَبيك، ولوتُركتِ النّاقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لمتغيَّرِ المعنى، ولكنَّها تُعْملُ في الاسمِ ما قبلها)) (سيبويه ، 1988م ، 297/1)، فالضّمير المستترُ في الفعلِ "تُعمل" عائدٌ على "الواو"، ومعنى ذلك أنّ الواوَ قد جعلتِ الفعلَ عاملًا في معمولِه المفعولِ معه، فهي بذلك مقوّيةٌ له.

ثانيًا: نصب المستثنى:

اختلفَ النّحويّون في عاملِ النّصبِ في المستثنى في نحوِ: "جاءَ القومُ إلّا زيدًا" و"ما جاءَ أحدٌ إلّا زيدًا"، فتشعّبت أقوالُهم إلى مذاهبَ كثيرةٍ، فأغلبُ البصريّين يرونَ أنّ العاملَ هو الفعلُ أو مايكونُ بمعناه بتوسّط "إلّا"، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: ((فالاستثناءُ من الكلامِ الموجبِ نصبٌ، مثالُ ذلك: "جاء القومُ إلّا زيدًا" و"خرجَ أصحابُك إلّا عبدَ اللهِ"، و"انطلقَ النّاسُ إلّا إخوتَك". فانتصابُ الاسمِ إنّما هو بما تقدّم في الجملةِ من الفعلِ أو معنى الفعلِ بتوسّطِ "إلّا" كما أنّ الاسمَ الذي بعدَ الواوِ في بابِ المفعولِ معهُ منتصبٌ بتوسّطِ الواو)) (الفارسي ، 1969م ، 205). وقد اعتقدَ ابنُ يعيش هذا المذهبَ عادًا "إلّا" مقوّيةً لعملِ الفعلِ، قال: ((وفي العاملِ في المستثنى أقوالٌ، منها قولُ سيبويه: إنّ العاملَ فيه الفعلُ المقدَّمُ، أو معنى الفعلِ بواسطةِ "إلَّا".... وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناءِ، كما يُقَوَّى بحرفِ الجرّ في "مررتُ بزيدٍ")) (ابن يعيش ، 2001 ، 46/2).

رابعًا: نصب اسم المكان المختصّ:

اسمُ المكانِ المختصِّ هو ((ما لهُ أقطارٌ تحويهِ ونهاياتٌ تُحيطُ بهِ، وهو معروفُ المقدارِ والعينِ، نحوُ: "الدّارِ" و"المسجدِ" و"بغدادَ" و"الكوفةِ"، وما أشبهَ ذلك)) (الثّمانينيّ ، 2003 ، 294/1)، وحكمُ هذه الأسماءِ في عملِ الفعلِ فيها حكمُ الأفعالِ المتعدّيةِ واللازمةِ في نصبِها المفعولَ به، فإذا كانَ الفعلُ متعدّيًا أفضى بنفسِه إليها على أنْ تكونَ مفعولًا به، من دون احتياجِه إلى مقوٍّ، نحوُ: "أحببتُ الدّارَ" و"قصدتُ بغدادَ"، وإنْ كانَ الفعلُ لازمًا احتاجَ إلى مقوٍّ؛ كي يُفضيَ إليها، نحوُ: "ذهبتُ إلى المسجدِ"، و"رغبتُ في الدّار"، قالَ ابنُ يعيشَ: ((فإنْ كانَ المكانُ مخصوصًا، لم يتعدَّ إليه إلّا كما يتعدّى إلى "زيدٍ" و"عمرٍو". فكما أنّ الفعلَ اللازمَ لا يتعدّى إلى مفعولٍ يه إلّا بحرف جرّ، كذلك لا يتعدّى إلى ظرفٍ من الأمكنةِ مخصوصٍ إلّا بحرف جرّ، نحو "وقفتُ في الدار"، و"قمتُ في المسجدِ"، و"جلستُ في مكةَ"))، (ابن يعيش ، 2001 ، 427/1). وقد ذكرَ هذا أبو عليٍّ الفارسيّ قائلًا: ((فأمّا ما كانَ من الأماكنِ مخصوصًا فإنّ الفعلَ الذي لا يتعدّى لا يتعدّى إليهِ، لا تقولُ: "قمتُ بغدادَ"، ولا "قمتُ السّوقَ"، ولا "قمتُ المسجدَ"؛ لأنّ هذه الأماكنَ مخصوصةٌ كـ "زيدٍ" و"عمرٍو"، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ بصورٍ وخلقٍ، فهي في ذلك كالأناسيّ ونحوِهم من الجثثِ المخصوصةِ، وكما لا يتعدّى الفعلُ الذي لا يتعدّى إلى الأناسيّ كذلك لا يتعدّى إلى ما كانَ من الأماكنِ بمعناهم في الاختصاصِ)) (الفارسيّ ، 1969 ، 181).

المطلب الثّالث: أسباب تقوية عمل الفعل:

ثمّة أسبابٌ تجعلُ عملَ الفعلِ ضعيفًا، وكلُّ سببٍ يدعو إلى تقويةِ عملِ الفعلِ؛ لإيصالِ أثرِه إلى معمولِه. وتتمثّلُ هذه الأسبابُ بـ:

أوّلًا: تقدّم المعمول المفعول به على عامله الفعل:

تتجلّى قوةُ عملِ الأفعالِ في أنّها تعملُ متقدّمةً على كثيرٍ من معمولاتِها ومتأخّرةً عنها، ولا سيّما المفعولُ بهِ، بخلافِ بعضِ الأسماءِ والحروفِ العاملةِ التي تكونُ مقيّدةً في عملِها من جهةِ التّقديمِ والتّأخيرِ؛ إذ إنّها أضعفُ عملًا من الأفعال، فالمصدرُ العاملُ لا يعملُ البتةَ في المفعولِ به إذا تقدّمَ هذا الأخيرُ عليه، وكذلك ما يعملُ فيه الحرفُ لا يتقدّمُ عليه، غيرَ أنّ هذه القوّة التي تتمتّعُ بها الأفعالُ قد ينالُ منها الضّعفُ إذا تقدّم عليها معمولُها المفعولُ به. فقد فسّر النّحويّونَ اقترانَ اللامِ بالمفعولِ به المتقدّمِ على عاملِه الفعلِ المتعدّي بأنّها زيدتْ لتقويةِ عملِ الفعلِ، إذ إنّ تقدّمَ معمولِه عليه أدّى إلى ضعفِه، من ذلك قولُه تعالى: ((هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)) [الأعراف:154]، وقولُه تعالى: ((إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) [يوسف:43])). قال الأبّذيّ: ((وإنّما تدخلُ اللامُ عليه إذا تقدّمَ؛ لأنّ العاملَ إذ ذاك يضعُف عن عملِه، فيُقوّى باللامِ)) (الأبذيُّ ، 1406هـ ، 732/2). لذلك لا يجوزُ قياسًا عندَ ابنِ يعيشَ أن تقترنَ لامُ التّقويةِ بالمفعولِ به إذا كان عاملُه الفعلُ متقدّمًا عليه؛ إذ يكونُ حينئذٍ في أعلى درجاتِ قوّتِه، في حينِ أنّها تدخلُ على المفعولِ به المنصوبِ باسمِ الفاعلِ وصيغةِ المبالغةِ والمصدرِ، وإن كانتْ هذه العواملُ متقدّمةً عليه، نحوُ: "زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو" و"اللهُ فعّالٌ لِما يريدُ" و"عجبتُ من شربِ زيدٍ للعسلِ"، وذلك لأنّ هذهِ الأسماءَ العاملةَ أضعفُ عملًا من الفعلِ، فاحتاجت إلى لام التّقويةِ، يقولُ ابنُ يعيشَ: ((قد تقدّمَ القولُ بأنّ أصلَ العملِ إنّما هو للأفعالِ، كما أنّ أصلَ الإعرابِ إنّما هو للأسماءِ، واسمُ الفاعلِ محمولٌ على الفعلِ المضارعِ في العملِ للمشابهةِ التي ذكرناها، كما أنّ المضارعَ محمولٌ عليه في الإعرابِ، وإذ عُلم ذلك، فليُعْلَمْ أنّ الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجاتِ الأصُولِ، فلمّا كانتْ أسماءُ الفاعلينَ فروعًا على الأفعالِ؛ كانتْ أضعفَ منها في العملِ. والذي يؤيّدُ عندك ذلك أنّك تقولُ: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا"، و"زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو"، فتكونُ مخيَّرًا بينَ أن تُعدّيَهُ بنفسِهِ، وبيّن أنْ تعدّيَهُ بحرفِ الجرِّ لضعفِه، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الفعلِ، فلا تقولُ: "ضربتُ لزيدٍ". قالَ اللهُ تعالى: ((قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا)) [الشّعراء:20]، فعدّى الفعلَ بنفسِه، وقالَ تعالى: ((فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [البروج:16]، فعدّى الاسمَ باللامِ. قالَ الشّاعرُ:

وَنَحْنُ التّاركونَ لِما سَخِطْنا ... ونحنُ الآخِذونَ لِمَا رَضِينَا)) (ابن يعيش ، 2001 ، 102/4).

ثانيًا: كونُ الفعلِ لازمًا:

لمّا كان الفعلُ المتعدّي يتعدّى للمفعولِ به بنفسِه، واللازمُ يتعدّى للمفعولِ به بحرفٍ حكمَ النّحويّونَ بأنّ الفعلَ المتعدّيَ أقوى عملًا من الفعلِ اللازمِ، قال ابنُ جنّيّ: ((ألَا تراكَ تقولُ: "ضربَ زيدٌ عمرًا" فيفضي الفعلُ بعد الفاعلِ إلى المفعولِ، فينصبُه؛ لأنّ في الفعلِ قوةً أفضتْ به إلى مباشرةِ الاسمِ، ومن الأفعالِ أفعالٌ ضعفتْ عن تجاوزِ الفاعلِ إلى المفعولِ، فاحتاجتْ إلى أشياء تستعينُ بها على تناولِها، والوصولِ إليها، وذلك نحوُ: "عجبتُ و"مررتُ" و"ذهبت"، لو قلتَ: "عجبتُ زيدًا"، و"مررتُ جعفرًا"، و"ذهبتُ

محمدًا"، ولم يجزْ ذلكَ، لضعفِ هذه الأفعالِ في العُرفِ والاستعمالِ عن إفضائِها إلى هذه الأسماء)) (ابن جنّي ، 135/1). لذلك كان من أسبابِ تقويةِ عملِ الفعلِ عندَ ابنِ يعيشَ كونُ الفعلِ لازمًا، إذْ إنّه إذا أُريدَ أن ينصبَ الفعلُ اللازمِ للمفعولِ به جيءَ بحرفِ الجرِّ تقويةً له، وذلك لأنّها أفعالٌ ضعُفتْ عرفًا واستعمالًا، يقولُ ابنُ يعيشَ: ((وأمّا حروفُ الجرِّ فنحوُ قولِك: "مررتُ بزيدٍ"، و"نزلتُ على عمرٍو"، فهذه الحروفُ إنّما دخلتْ الاسمَ للتّعديةِ، وإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ؛ لأنّ الفعلَ قبلَها لا يصلُ إلى الاسمِ بنفسِه، لأنّها أفعالٌ ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالًا، فوجبَ تقويتُها بالحروفِ الجارّةِ، فيكونُ لفظُه مجرورًا، وموضعُه نصبًا بأنّه مفعولٌ، ولذلك يجوزُ فيما عُطفَ عليه وجهانِ: الجرُّ والنصبُ، نحوُ قولِك: "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وعمرًا"، فالجرُّ على اللفظِ، والنصبُ على الموضعِ، وذلك من قبلِ أنّ الحرفَ يتنزّلُ منزلةَ الجزءِ من الفعلِ من جهةِ أنّه به وُصلَ إلى الاسم)) (ابن يعيش ، 2001م ، 300/4). ولا ينحصرُ سببُ تقويةِ الفعلِ العاملِ لأنّه لازمٌ في نصبِ المفعولِ به، بل يعمُّ ذلك نصبَ المفعولِ معه والمستثنى، فمنَ الملاحظِ أنّ أغلبَ النّحويينَ قد عدلوا عن القولِ إنّ الفعلَ وحدَه هو العاملُ فيهما خشيةً من أن يكونَ الفعلُ العاملُ لازمًا، نحوُ: "استوى الماءُ والخشبةَ" و"قامَ القومُ إلّا زيدًا" إلى أقوالٍ ومذاهبَ عدّةٍ:

1. المفعولَ معَه: فخشيةً من أنْ يكونَ الفعلُ لازمًا، نحوُ قولِنا "استوى الماءُ والخشبةَ": مالَ قسمٌ من النّحويّين إلى الإعراضِ عن كونِ الفعلِ عاملًا في المنصوب بعد "الواو". ومن هؤلاءِ النّحويّينَ:

أ: الكوفيّون: فالكوفيّونَ يرونَ أنّ العاملُ في المفعولِ معَه عاملٌ معنويٌّ، هو الخلافُ، وفُسّرَ الخلافُ هنا بأنّ الفعلَ لمّا لم يجُز أنْ يتسلّطَ على ما بعدَ الواوِ، كانَ ثمّةَ مخالفةٌ بينَ ما قبلَ الواوِ وما بعدَها (الأنباريّ ، د.ت ، 248/1)، قال أبو البركاتِ الأنباريُّ محتجًّا على لسانِهم: ((والذي يدلُّ على أنّ الفعلَ المتقدّمَ لا يجوزُ أنْ يعملَ فيه أنَّ نحوَ: "استوى" و"جاء" فعلٌ لازمٌ، والفعلُ اللازمُ لا يجوزُ أن ينصبَ هذا النّوعَ من الأسماءِ؛ فدلَّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه)) (الأنباريّ ، د.ت ، 248/1). وهذا الرأيُ يضعفُ إذا كانَ القولُ بالعاملِ اللفظيّ ممكنًا، قالَ الرّضيّ: ((والأولى إحالةُ العملِ على العاملِ اللفظيّ ما لم يُضطرَّ إلى المعنويّ)) (الرّضيّ ، 1996م ، 518/1).

ب: أبو الحسنِ الأخفشِ: أمّا الأخفشُ فذهبَ إلى أنّ المنصوبَ بعد "الواو" منصوبٌ على الظّرفيّةِ، إذ إنّ الواوَ لمّا أُقيمتْ مقامَ المنصوبِ بالظّرفيةِ، وهو "مع"، ((والواو في الأصلِ حرفٌ فلا تحتملُ النّصبَ، أعطيَ النّصبُ ما بعدَها عاريّةً)) (الرّضيّ ، 1996م ، 518/1)، ومعلومٌ أنّ الفعلَ لازمًا كانَ أو متعدّيًا ينصبُ اسمي الزّمانِ والمكانِ على الظّرفيةِ . ما خلا اسمَ المكانِ المختصّ . من دون تقويةٍ، نحوُ قولنا: "جلستُ مع زيدٍ"، و"جئتُ مع زيدٍ"، غيرَ أنّ هذا الرّأيَ ضعيفٌ من جهةِ عدمِ اطّرادِه، في

المواضعِ جميعِها، إذ قد تردِ الواوُ بمعنى "مع" وما بعدها مرفوعٌ، نحوُ: "كلُّ رجلٍ وضيعَتُه"، قال الرّضيّ: ((ولو كانَ كما قالَه لجازَ النّصبُ في كلِّ واوٍ بمعنى "مع" مُطّردًا، نحوُ:"كلُّ رجلٍ وضيعَتُه")) (الرّضيّ ، 1996م ، 518/1).

ج: الزّجّاج: أمّا أبو إسحاقَ الزّجّاجُ فقد ذهب إلى أنّه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، تقديرُه: "لابس"، فيكونُ بذلك مفعولًا به (الأنباريّ ، د.ت ، 248/1). وقد ضُعّف أيضًا من جهةِ أنّ المنصوبَ بعدَ الواوِ لو كانَ منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ لجاز الاستغناءُ عن الواوِ، كما يجوزُ الاستغناءُ عنها حين إظهارِ ذلك الفعلِ المضمرِ، قال ابنُ مالكٍ: ((لو كانَ ما بعدَ الواوِ منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ لم يحتجْ إلى الواوِ كما لا يُحتاجُ إليها مع إظهارِه، ألا ترى أنّك لو أظهرتَ فعلًا لملابسةِ في "ما شأنُك وزيدًا" قلت: "ما شأنُك تلابسُ زيدًا" دون واوٍ، فيلزمُ مَن حكمَ بإضمارِ "تلابسُ" الاستغناءُ عن الواوِ كما يُستغنَى عنها مع الإظهارِ، فالاستغناءُ فيها باطلٌ، وما أفضى إلى الباطلِ باطلٌ)) (ابن مالك ، 2001م، 174/2).

2المستثنى: فخشيةً أيضًا من أنْ يكونَ الفعلُ العاملُ لازمًا، نحوُ قولِنا "قامَ القومُ إلّا زيدًا" مالَ قسمٌ من النّحويّين إلى الإعراضِ عن كونِ الفعلِ عاملًا في المنصوب بعد "إلّا"، فتشعبت أقوالُهم إلى المذاهبِ الآتيةِ:

أ: ذهب المبرّدُ إلى أنّ العاملَ "إلّا" نائبةً عن الفعل "أعني" أو "أستثني"، قال: ((وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت: "جَاءَنِي الْقَوْمُ" وَقع عِنْد السَّامع أَنّ "زيدًا" فيهم، فَلَمَّا قلت: إِلَّا زيدًا كَانَت "إِلَّا" بَدَلًا من قَوْلك: "أَعنِي زيدًا"، وَ"أَسْتثني فِيمَن جَاءَنِي زيدًا" فَكَانَت بَدَلا من الْفِعْل)) (المبرّد ، د.ت ، 390/4)، ونُسب هذا الرّأي لبعضِ الكوفيّين، والزّجّاج (الأنباريّ ، د.ت ، 261/1).وهذا المذهبُ يضعفُ من جهةِ أنّ المستثنى يجبُ فيه النّصبُ، ولا يجُوزُ فيه الرّفعُ أو الجرُّ، قال أبو البركات: ((لو كانَ العاملُ "إلّا" بمعنى "أستثني" لوجبَ أنْ لا يجوزَ في المستثنى إلّا النّصبُ، ولا خلافَ في جوازِ الرّفعِ والجرِّ في النّفي، نحوُ: "ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ"، و"ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ")) (الأنباريّ ، د.ت ، 261/1).

ب: حُكيَ عن الكسائيّ أنّ المستثنى نُصبَ لأنّ تأويلَ: "قامَ القومُ إلّا زيدًا" "قام القومُ إلّا أنّ زيدًا لم يقُم"، وكلامُه هذا يحتملُ أمرين:

الأوّلُ: أنّ المستثنى نُصبَ لمخالفتِه ما قبلَه، فلو قلنا: "قامَ القومُ إلّا زيدًا" كان انتصابُ "زيدٍ" للمخالفةِ، فالعاملُ على هذا الاحتمالِ معنويٌّ.

الآخر: أنّ المستثنى منصوبٌ بـ"أنّ" مضمرةً. وما ذهبَ إليهِ الكسائيُّ فضعيفٌ أيضًا، فالاحتمالُ الأوّلُ المذكورُ لا يطّردُ، إذ يُقالُ: "قامَ زيدٌ لا عمرٌو" فمخالفةُ ما بعدَ "لا" لِما قبلَها لم توجبِ النّصبَ فيه . والثّاني ضعيفٌ من جهةِ أنّ إضمارَ "أنّ" غيرُ معهودٍ في

العربيّةِ، ولو سلّمنا بالإضمارِ لكانَت "أنّ" ومعموليها في تقديرِ اسمٍ مفردٍ، وهذا المفردُ لا بدّ له من عاملٍ، فنرجعُ بذلك الى المشكلةِ نفسِها، وهو ما العاملُ في المستثنى ؟.

ج: ذهب الفرّاءُ إلى أنّ العاملَ "إلّا" وهي مركّبةٌ من "إنّ" و"لا"، قالَ ابنُ يعيش: ((وذهبَ الفرّاءُ، وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين، إلى أنّ "إلّا" مركَّبةٌ من حرفَيْن: "إنَّ" التي تنصبُ الأسماءَ، وترفع الأخبارَ، و"لا" التي للعطفِ، فصار "إنَّ لَا" فخُفّقتِ النّونُ، وادُّغِمتْ في اللام، فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ "إنَّ"، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ "لا". فإذا رفعوا في النّفي، فقد أعملوها عَمَلَ "لَا"، فجعلوها عاطفةً، وإذا نصبوا بها في الإيجابِ، فقد أعملوها عملَ "إنَّ"، و"زيدًا" اسمُها، وقد كَفَتْ "لا" من الخبر، والتأويلُ: "إنَّ زيدًا لم يقم")) (ابن يعيش ، 2001 ، 47/2). وهذا المذهبُ ضعيفٌ أيضًا؛ لأنّ تقديرَ "لا" في هذا الموضعِ غيرُ صائبٍ من وجهين: الأوّل: أنّه إذا سلّمنا أنّ "لا" المقدّرةَ عاطفةٌ فهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ "لا" العاطفة لا تأتي إلّا بعدَ إثباتٍ، نحوُ: "جاءني زيدٌ لا عمرٌو" وفي الاستثناءِ يُقالُ: "ما جاءني القومُ إلّا زيدٌ"، الثّاني: في الاستثناءِ المفرّغِ لا يوجدُ ما نعطفُ المستثنى عليه، نحوُ: "ما جاءَ إلّا زيدٌ"، ويُزادُ على ذلك أنّ هذا التّقديرَ لا دليلَ عليه، ولو سُلّمَ به لناقضَ الكوفيونَ به أنفسَهم؛ لأنّ "إنّ" إذا خُففتْ لم تعملْ على مذهبِهم. أمّا البصريّون فلم يعدلوا عن كونِ الفعلِ العاملَ في المفعولِ معه والمستثنى، وإنْ يكنْ لازمًا في مواضعَ، وذلك أنّ "الواوَ" و"إلّا" ما هما إلّا أداتان تقوّى الفعلُ اللازمُ بهما للوصولِ إلى معمولِه، يقولُ ابنُ بابشاذ: ((فأمّا الناصبُ للمستثنى في الموجبِ إذا قلتَ: "قامَ القومُ إلّا زيدًا" و((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)) [البقرة:249] فهو الفعلُ المتقدّمُ بتوسّطِ "إلّا"؛ لأنّ الفعلَ لمّا لمْ يكنْ متعدّيًا إلى ما استُثنيَ قويَ بالحرفِ، فصارَ متعدّيًا، وهو أشبهُ الأبوابِ ببابِ المفعولِ معه من قولِك: "استوى الماءُ والخشبةَ" في كونِ "الواوِ" مقويّةً للفعلِ، فكما قوّتِ "الواوُ" الفعلَ حتّى نصبتِ المفعولَ معه كذلك قوّت "إلّا" الفعلَ حتّى نصبَ "زيدًا" هذا مذهبُ صاحبِ الكتابِ في كلِّ مايجري هذا المجرى)) (ابن بابشاذ ، 1977م ، 322/2)، وقال أبو البركاتِ في العاملِ في المفعولِ معه عند البصريّينَ: ((وإنّما قُلنا إنّ العاملَ هو الفعلُ وذلك لأنّ هذا الفعلَ وإنْ كانَ في الأصلِ غيرَ متعدٍّ إلّا أنّه قُوّيَ بـ "الواو"، فتعدّى إلى الاسمِ، فنصبَه)) (الأنباريّ ، د.ت ، 248/1)، وقال في العاملِ في المستثنى عندهم: ((وإنّما قُلنا إنّ العاملَ هو الفعلُ وذلك لأنّ هذا الفعلَ وإنْ كانَ فعلًا لازمًا في الأصلِ إلّا أنّه قُوّيَ بـ "إلّا"، فتعدّى إلى المستثنى)) (الأنباريّ ، د.ت ، 261/1). أمّا ابنُ يعيشَ فلم يعدلْ أيضًا عن كونِ الفعلِ عاملًا في المفعولِ معه والمستثنى، وإنْ يكنْ لازمًا في مواضعَ، ذاهبًا إلى ما ذهب إليه البصريّون من أنّ "الواوَ" و"إلّا" ما هما إلّا أداتان تقوّى الفعلُ اللازمُ بهما للوصولِ إلى معمولِه، قال في العاملِ في المفعولِ معه: ((والصّوابُ ما ذهبَ إليهِ سيبويه من أنّ العاملَ

الفعلُ الأوّلُ، لأنّه وإن لم يكن متعدّيًا فقد قُوّيَ بالواوِ النّائبةِ عن "مَعَ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 440/1). وقال في العاملِ في المستثنى: ((فإنْ قيلَ: الفعلُ المتقدّمُ لازمٌ غيرُ متعدٍّ، فكيفَ يجوزُ أنْ يعملَ في المستثنى النصبَ؟ قيل: لمّا دخلتْ عليهِ "إلّا"، قَوَّتْه، وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناءِ، كما يُقَوّى بحرفِ الجرّ في "مررتُ بزيدٍ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 46/2). ومن هنا يظهر أنّ سببَ تقويةِ الفعلِ العاملِ عند ابنِ يعيشَ في المفعولِ معه والمستثنى ومن ذهبَ إلى هذا هو جوازُ كونِ الفعلِ العاملِ فعلًا لازمًا، والفعلُ اللازمُ محكومٌ بضعفِه وعدمِ قوتِه.

ثالثًا: شدّة ارتباط المفعول بعامله الفعل:

من أسبابِ تقويةِ عملِ الفعلِ عندَ ابنِ يعيشَ أنْ يكونَ الفعلُ غيرَ دالٍّ بلفظِه على معمولِه، أو غيرَ مقتضٍ إيّاهُ مثل اقتضاءِ غيرَه، فقسمٌ من النّحويّينَ يرى أنّ الفعلَ المتعدّيَ وغيرَ المتعدّي متساويان في تعدّيهما إلى المفاعيلِ الأربعةِ، وهي المفعولُ المطلقُ والمفعولُ فيه والمفعولُ لأجلِه والمفعولُ معه، فضلًا على الحالِ (الزّجاجيّ ، 1984م ، 32)؛ وذلك للزومِها إيّاها ((وكونِها من مفهومِه ومعقولِ حقيقتِه ومقتضى لفظِه)) (العلويّ ، 2009م ، 270/1)، وهذا مذهبُ الزّمخشريّ وابنِ الحاجبِ. قال الزّمخشريُّ: ((والمتعدّي وغيرُ المتعدّي سيّانِ في نصبِ ما عدا المفعولِ به من المفاعيلِ الأربعةِ، وما يُنصبُ بالفعلِ من الملحقاتِ بهنَّ، كما تنصبُ ذلك بنحوِ: "ضرب" و"كسا" و"أعلم" تنصبُه بنحوِ: "ذهب" و"قرب")) (الزّمخشريّ ، 2004م ، 257 . 258). وقسمٌ آخرُ من النّحويّينَ يرى أنّ المفاعيلَ الأربعةَ والحالَ تتفاوتُ في دلالةِ الفعلِ عليها واقتضائِها إيّاها. فأشدُّها ارتباطًا بالفعلِ المفعولُ المطلقُ وظرفا الزّمانِ والمكانِ والحالُ. فالفعلُ بشقّيهِ اللازمِ والمتعدّي فيه دلالةٌ على مصدرِه من حيثُ إنّه مشتقٌّ منه (الأبذيّ ، 1406هـ ، 779/2)، وكلاهما يدلّانِ على الحدثِ، قال عبدُ القاهرِ: ((واعلمْ أنّ الفعلَ غيرَ المتعدّي نحوُ: "قمتُ" والمتعدّي نحوُ: "ضربتُ" يجريان مجرًى واحدًا في تعدّيهما إلى المصدرِ، تقولُ: "ضربتُ زيدًا ضربًا" كما تقولُ: "قمتُ قيامًا" لاجتماعِهما في المعنى المقصودِ، وهو أنّك فعلتَ القيامَ وأخرجْتَه من العدمِ إلى الوجودِ كما أنّ الضّربَ كذلك)) (الجرجانيّ ، 1982م ، 581/1). أمّا ظرفُ الزّمانِ فالفعلُ لازمًا كانَ أو متعدّيًا يطلبُه من حيثُ إنّه لا بدّ من زمنٍ يقعُ فيه الفعلُ (الأبذيّ ، 1406هـ ، 772/2)، فضلًا على أنّه كالمصدرِ في أنّ صيغةَ الفعلِ تدلُّ عليه، قال أبو عليٍّ الفارسيّ: ((فجميعُ الأفعالِ تتعدّى إلى جميعِ ظروفِ الزّمانِ نكرتِها ومعرفتِها، وموقتِها ومبهمِها. وإنّما تُعدّى إلى جميعِ ضروبِ أسماءِ الزّمانِ، كما تُعدّى إلى جميعِ ضروبِ المصادرِ لاجتماعِهما في أنّ الدّلالةَ وقعت عليهما من لفظِ الفعلِ ألا ترى أنّه إذا قال: "ضربَ أو "يضربُ" عُلمَ الزّمانُ من صيغةِ الفعلِ ولفظِه، كما عُلمَ المصدرُ منه لتضمّنِه حروفَه. فلمّا اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدّي الفعلِ إلى جميعِ

ضروبِهما وذلك قولُك: "قمتُ يومًا وليلةً"، و"سرتُ الليلةَ التي عرفت" و"قدمتُ شهرَ رمضانَ" و"خرجتُ غدوةً"، و"أقمتُ شهرًا"، و"انتظرتْه حينًا")) (الفارسيّ ، 1969م ، 177). أمّا ظرفُ المكانِ فالفعلُ لازمًا كانَ أو متعدّيًا يطلبُه أيضًا من حيثُ إنّه لا بدّ من مكانٍ يقعُ فيه الفعلُ (الأبذيّ ، 1406هـ ، 772/2)، غير أنّه انحطّ عن ظرفِ الزّمانِ درجةً من جهةِ أنّ صيغةَ الفعلِ لا تدلُّ عليه كما دلّت على المصدرِ والزّمانِ؛ لذلك وجب تعديةُ الفعلِ اللازمِ منه بحرفِ الجرّ إلى ما كان منه مختصًّا، قال عبد القاهر: ((اعلمْ أنّ ظروفَ المكانِ لمّا لم يحصلْ لها ما حصلَ لظروفِ الزّمانِ من مشاكلةِ المصدرِ لم يتعدَّ الفعلُ إلى جميعِ ضروبِها، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: "ضربَ" و"يضربُ" و"سيضربُ" لم يكنْ في هذه الأمثلةِ دليلٌ على مكانٍ، كما يكونُ فيها دلالةٌ على زمانٍ دونَ زمانٍ، فلمّا كانَ الأمرُ على ما وصفنا تنزلَ المكانُ من الفعلِ منزلةَ المفعولِ به من الفعلِ غيرِ المتعدّي، فكما أنّ نحوَ "زيد" و"عمرو" لا يتعدّى إليهِ الفعلُ غيرُ المتعدّي، نحوُ: "قام" و"قعد" فلا تقولُ: "قمتُ زيدًا" كذلك لا يتعدّى إلى الأمكنةِ، فلا تقولُ: "قعدتُ المسجدَ" وإنّما يتعدّى الفعلُ غيرُ المتعدّي إلى ما يشاكلُ ظروفَ الزّمانِ، نحوُ الجهاتِ الستِّ التي هي الخلفُ والأمامُ والتحتُ والفوقُ واليمنةُ واليسرةُ، تقول: "جلستُ خلفَك" و"قعدتُ أمامَك" فتُعدّي الفعلَ الذي لا يتعدّى إليهما، وكذلك حكمُ باقي الجهاتِ)) (الجرجانيّ ، 1982م ، 642/1). أمّا الحالُ فلا بدّ للفاعلِ أو المفعولِ من حالٍ يكونان عليها (الأبّذيّ ، 1406هـ ، 779/2)، فضلاً على أنّ الحالَ ((لها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعولِ فيهِ، وخُصوصًا ظرفَ الزّمانِ، وذلك لأنّها تُقدَّر بـ "في". كما يُقدَّر الظرفُ بـ "فِي" فإذا قلت: "جاء زيدٌ راكبًا"، كان تقديرُه: في حالِ الرّكوبِ، كما أنّك إذا قلتَ: "جاء زيدٌ اليومَ"، كان تقديرُه: جاءَ زيدٌ في اليومِ، وخصَّ الشَّبَهُ بظرف الزّمانِ، لأنّ الحالَ لا تبقَى، بل تنتقِلُ إلى حالٍ أُخْرَى، كما أنّ الزّمانَ مُنْقَضٍ لا يبقى، ويخلُفُه غيرَهُ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 4/2). أمّا المفعولُ معه والمفعولُ له فهما أقلُّ ارتباطًا بالفعلِ، إذ لا دلالةَ ضمنيّةً للفعلِ عليهما، فضلًا على عدمِ اقتضاء الفعلِ لهما كاقتضائِه إلى المفعولِ المطلقِ وظرفَي الزّمانِ والمكانِ والحالِ، فـ ((المفعولُ معه قد يكونُ للفاعلِ ما يصاحبُه في فعلِه وللمفعولِ ما يصاحبُه في كونِه مفعولًا فيحتاجُ الفعلُ إلى مفعولٍ معه، وقد لا يكونُ فلا يحتاجُ إذ ذاكَ إلى مفعولٍ معَه، وقد يكونُ فاعلُ الفعلِ ساهيًا أو مجنونًا؛ فلا يُوقعُ فعلَه لسببٍ، فلا يكونُ للفعلِ إذ ذاكَ مفعولٌ من أجلِه)) (االأبذيّ ، 1406هـ ،779/2). لهذا كانَ ابنُ يعيشَ يرى أنّ الفعلَ يعملُ بنفسِهِ من دونِ تقويةٍ إذا كانَ دالًّا بلفظِه على معمولِه من المفاعيلِ كالمفعولِ المطلقِ وظرفِ الزّمانِ وما يُحملُ عليه، وهو الحالُ، أو مقتضيًا إيّاهُ كظرفِ المكان المبهمِ، وأنّ سببَ احتياجِ الفعلِ إلى تقويةٍ لنصبِ جزءٍ من المفاعيلِ هو عدمُ دلالةِ لفظِ الفعلِ على مفعولِه أو عدمُ اقتضائِه إيّاهُ كاقتضائِه غيرَه، ويتجلّى ذلك في موضعين:

1. عدمُ دلالةِ لفظِ الفعلِ على ظرف المكانِ:

يقتضي الفعلُ ظرفَي الزّمانِ والمكانِ من جهةِ أنْ لا بدّ لكلّ فعلٍ من زمانٍ ومكانٍ يقعُ فيهما، غيرَ أنّ الفعلَ بشقّيهِ اللازمِ والمتعدّي ينصبُ ظرفَ الزّمانِ المبهمِ والمختصّ من دون تقويةٍ، كما ينصبُ المفعولَ المطلقَ، وذلك لدلالةِ لفظِ الفعلِ عليهما، قال ابنُ يعيشَ: ((واعلمْ أنّ جميعَ الأفعالِ يتعدّى إلى كلّ ضربٍ من الأزمنةِ مُبْهَمًا كانَ أو مُخْتَصًّا، كما يتعدّى إلى كلّ ضربٍ من ضروبِ المصادرِ، لأنّ دلالتَه عليهما واحدةٌ، وهي دلالةُ مطابقةٍ، ودلالتُه على كلّ واحدٍ منهما تضمُّنٌ؛ لأنّ الأفعالَ صِيغتْ من المصادرِ بأقسامِ الزّمانِ، فلمّا استويا في دلالةِ الفعلِ عليهما، استويا في تعدّيهِ إليهما، فتقولُ: "قمتُ اليومَ"، و"قمتُ يومًا"، كما تقول: "ضربتُ ضربًا"، و"ضربتُ الضّربَ الذي تَعْلَمُ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 426/1). أمّا ظرفُ المكانِ فإنّ الفعلَ لا يدلُّ عليهِ بلفظِه، كما يدلُّ على ظرفِ الزّمانِ والمصدرِ؛ لذلكَ ينصبُ الفعلُ بشقّيهِ اللازمِ والمتعدّي ما كانَ مبهمًا كالجهاتِ السّتةِ والمقاديرِ، أمّا اسمُ المكانِ المختصّ كـ"الدّار" و"المسجدِ" فحكمُه في عملِ الفعلِ فيه حكمُ الأفعالِ المتعدّيةِ واللازمةِ في نصبِها المفعولَ به، فإذا كانَ الفعلُ متعدّيًا أفضى بنفسِه إليها، من دون احتياجِه إلى مقوٍّ، نحوُ: "أحببتُ الدّارَ" و"قصدتُ بغدادَ"، وإنْ كانَ الفعلُ لازمًا احتاجَ إلى مقوٍّ؛ كي يُفضيَ إليها، نحوُ: "ذهبتُ إلى المسجدِ"، و"رغبتُ في الدّارِ"، قالَ ابنُ يعيشَ: ((فإنْ كانَ المكانُ مخصوصًا، لم يتعدّ إليه إلّا كما يتعدّى إلى "زيدٍ" و"عمرٍو". فكما أنّ الفعلَ اللازمَ لا يتعدّى إلى مفعولٍ به إلّا بحرفِ جرٍّ، كذلك لا يتعدّى إلى ظرفٍ من الأمكنةِ مخصوصٍ إلّا بحرفِ جرٍّ، نحوُ "وقفتُ في الدّارِ"، و"قمتُ في المسجدِ"، و"جلستُ في مكةَ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 427/1)، وقد ذكر هذا أبو عليٍّ الفارسيّ قائلًا: ((فأمّا ما كانَ من الأماكنِ مخصوصًا فإنّ الفعلَ الذي لا يتعدّى لا يتعدّى إليهِ، لا تقولُ: "قمتُ بغدادَ"، ولا "قمتُ السّوقَ"، ولا "قمتُ المسجدَ"؛ لأنّ هذه الأماكنَ مخصوصةٌ كـ "زيدٍ" و"عمرٍو"، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ بصورٍ وخلقٍ، فهي في ذلك كالأناسيّ ونحوِهم من الجثثِ المخصوصةِ، وكما لا يتعدّى الفعلُ الذي لا يتعدّى إلى الأناسيّ كذلك لا يتعدّى إلى ما كانَ من الأماكنِ بمعناهم في الاختصاصِ)) (الفارسيّ ، 1969م ، 181). والعلّةُ في نصبِ الفعلِ بشقيّهِ للزّمانِ المبهمِ والمختصّ، وللمكانِ المبهمِ دونَ المكانِ المختصّ، أنّ الفعلَ بصيغتِه يدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ، والمعروفُ أنّ الخاصَّ يدلُّ على العامِّ وزيادةٌ، فالظّرفُ الخاصُّ "يوم الجمعةِ" يدلُّ على زمانٍ مع زيادةٍ، وهو تحديده بـ "الجمعة"، أمّا اسمُ المكانِ فإنّ الفعلَ لا يدلُّ عليه بلفظِه، وإنّما يقتضيه من جهةِ أنّ الفعلَ لا بدَّ له مكانٍ يقعُ فيه؛ لذلك نصبَ الفعلُ بشقّيه اللازمِ والمتعدّي المكانَ المبهمَ من دونِ مقوٍّ، أمّا الخاصُّ فالمتعدّي ينصبُه بنفسِه لقوّتِه، واللازمُ ينصبُه بمقوٍّ لضعفِه، قال ابنُ يعيشَ: ((وليستِ الأمكنةُ كالأزمنةِ التي يُعمَل فيها كلُّ فعلٍ، فتُنصبَ نصبَ الظّروفِ، وذلك لأنّ

الفعلَ يدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ، إمّا ماضٍ، وإمّا حاضرٍ، وإمّا مستقبَلٍ. وإذا دلّ على الخاصِّ كان دالًا على المبهمِ العامِّ، لأنّ الخاصَّ يدلُّ على العامِّ وزيادةٍ، إذ العامُّ داخلٌ في الخاصِّ، فكلُّ يوم جُمْعَةٍ زمانٌ، وليس كلُّ زمانٍ يومَ جمعةٍ. والفعلُ إنّما يتعدّى بما فيه من الدلالةِ، فلذلك يتعدّى كلُّ فعلٍ إلى كلِّ زمانٍ مبهمًا كانَ أو مختصًّا، وليستِ الأمكنةُ كذلك، لأنّ دلالةَ الفعلِ على المكانِ ليستْ لفظيّةً، وإنّما هي التزامُ ضرورةِ أنّ الحَدَثَ لا يكونُ إلّا في مكانٍ، ولا يدلُّ على أن ذلك المكانَ الجامعُ، أو مَكةُ، أو السّوقُ، ولذلك يتعدّى إلى ما كانَ مبهمًا منهُ لدلالتِه عليهِ. تقولُ: "جلستُ مجلِسًا، ومكانًا حسنًا"، و "وقفتُ قُدّامَكَ، ووَراءِك"، فتنصبُ ذلك كلَّه على الظّرفِ. فإنْ قيلَ: فأنتَ تزعمُ أنّ الفعلَ يعملُ بحَسْبِ دلالتِه، وليسَ في الفعلِ دلالةٌ على مكانٍ حسنٍ، ولا على قُدّامِ زيدٍ، ولا على وَرائِه، فالجوابُ أنّ الفعلَ غيرَ المتعدّي إنّما يتعدّى إلى المكانِ المبهمِ. وقد ذكرنا أنّ المبهمَ ما ليس له نِهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُرُه. وأنتَ إذا قلتَ: "قمتُ مكانًا حسنًا"، لم ينحصرْ بالنهايةِ والحدودِ. وكذلك إذا قلتَ: "قمتُ خَلْفَ زيدٍ"، لم يكن لذلك الخلفِ نهايةٌ تَقِفُ عليها. وكذلكَ إذا قلتَ: "قُدّامَ زيدٍ" لم يكنْ لذلك حَدٌّ ينتهي إليه، فكان مبهمًا من هذه الجهةِ، فانتصبَ على الظّرفِ بلا خلافٍ ..... فإنْ كانَ المكانُ مخصوصًا، لم يتعدَّ إليهِ إلّا كما يتعدّى إلى "زيدٍ" و"عمرٍو". فكما أنّ الفعلَ اللازمَ لا يتعدّى إلى مفعولٍ بهِ إلّا بحرفِ جرٍّ، كذلك لا يتعدّى إلى ظرفٍ من الأمكنةِ مخصوصٍ إلّا بحرفِ جرٍّ، نحوُ "وقفتُ في الدّارِ"، و"قمتُ في المسجدِ"، و"جلستُ في مكةَ")) (ابن يعيش ، 2001م ، 426/1 . 427).

2. عدمُ اقتضاء الفعلِ للمفعولِ معه:

يرى ابنُ يعيشَ أنّ الفعلَ يقتضي المفعولَ المطلقَ والمفعولَ فيهِ والحالَ دونَ المفعولِ معَه والمفعولِ له ((لأنّ الفعلَ قد يخلو من المفعولِ له، والمفعولِ معه، بخلافِ المصدرِ والزّمانِ والمكانِ والحالِ. ألَا ترى أنّ إنسانًا قد يتكلّمُ بكلامٍ مُفيدٍ، ورُبّما فعلَ أفعالًا منتظمةً، وهو نائمٌ أوساهٍ، فلم يكنْ له فيه غرضٌ، فلم يكنْ في فعلِه دلالةٌ على مفعولٍ له، وكذلك قد يفعلُ فعلًا لم يُشارِكْهُ فيه غيرُه، فلم يكنْ فيهِ مفعولٌ معهُ)) (ابن يعيش ، 2001م ، 304/4)، ولذلك وجب عند ابنِ يعيشَ تقويةُ عملِ الفعلِ حينَ نصبِه المفعولَ معهُ بـ"الواوِ" الدّالةِ على المصاحبةِ، أمّا المفعولُ له فجازَ تقويةُ الفعلِ العاملِ فيه بحرفِ الجرِّ تارةً، وعدمُ تقويتِه تارةً أخرى، وذلك لأنّ الفعلَ قد يقتضيهِ، كما يقتضي غيرَه، يقولُ ابنُ يعيشَ: ((والمفعولُ له أقوى من المفعولِ معه؛ لأنّ الفعلَ أدلُّ عليه، إذ الغالبُ من العاقلِ أنْ لا يفعلَ فعلًا إلّا لغرضٍ، ما لم يكنْ ساهيًا أو ناسيًا، وليس كذلك المفعولُ معَه؛ لأنّه ليس من الغالبِ أنْ يكونَ للفاعلِ مشارِكٌ في الفعلِ. ولِمَا ذكرنا من قوّةِ المفعولِ له تعدّى إلى المفعولِ له تارةً بحرفِ الجرِّ، وتارةً بغيرِ حرفِ جرٍّ، ولم يتعدَّ إلى المفعولِ معه إلّا بواسطةِ حرفٍ لا غيرَ، فاعرفْه)) (ابن يعيش ، 2001م ، 305/4).

الخاتمة:

يُستشّف ممّا سبقَ:

1. أنّ العواملَ تصنفُ بحسبِ معايير، هي معيارُ المعنى واللفظِ، ومعيارُ الأصالةِ والفرعيّةِ، ومعيارُ القوّةِ والضّعفِ.

2. أنّ العواملَ ليست كلُّها على درجةٍ واحدةٍ في القوّةِ، فالعواملُ اللفظيّةُ أقوى من المعنويّةِ، والعواملُ اللفظيّةُ نفسُها بعضُها أقوى من بعضِها الآخرِ، إذ كلّما زادتِ القيودُ على عاملٍ في عملِه قلّتْ قوّتُه، لذلك كانتِ الأفعالُ أقوى العواملِ؛ لأنّها تعملُ أينما وُجدتْ من دونِ قيدٍ أو شرطٍ.

3. أنّ الأفعالَ التّامّةَ المتصرّفةَ، وإن كانتْ أقوى أنواعِ الأفعالِ عملًا، تتفاوتُ قوّةً وضعفًا، فالأفعالُ المتعدّيةُ أقوى عملًا من الأفعالِ اللازمةِ، إذ إنّها تتعدّى إلى المفعولِ به من دونِ واسطةٍ، واللازمةُ قاصرةٌ عن الوصولِ إلى المفعولِ به بنفسِها. إنّ الأفعالَ المتعدّيةَ منها ما هو أقوى عملًا في مواضعَ منها في مواضعَ أخرى.

4. أنّ تقويةَ عملِ الفعلِ عند ابنِ يعيشَ يكونُ عبرَ رفدِه بحرفٍ، يكونُ مقترنًا بمعمولِه، ويكونُ واسطةً أو مقوّيًا للعاملِ؛ كي يصلَ أثرُه إلى معمولِه.

5. أنّ الفعلَ اللازمَ لا يتعدّى إلى المفعولِ به إلّا بتقويتِه، وتقويتُه عند ابنِ يعيشَ يكونُ بهمزةِ التّعديةِ التي تدخلُ على الفعلِ اللازمِ الثّلاثيّ المجرّدِ، وبتضعيفِ عينِ الفعلِ اللازمِ الثّلاثيّ المجرّدِ، وبحرفِ الجرّ.

6. أنّ الفعلَ بشقّيهِ اللازمِ والمتعدّي يعملُ النّصبَ في غيرِ المفعولِ به من منصوباتِه، غيرَ أنّه في بعضِ المواضعِ يحتاجُ إلى تقويةٍ، وتنحصرُ هذه المواضعُ عند ابنِ يعيشَ بنصبِ المفعولِ معه، ونصبِ المستثنى، ونصبِ اسمِ المكانِ المختصّ.

7. أنّ ما دفعَ ابنَ يعيشَ إلى القولِ إنّ واوَ المصاحبةِ وإلّا مقويّانِ للفعلِ هو جوازُ كونِ الفعلِ العاملِ فيهما فعلًا لازمًا، وهو أيضًا دفع بالنّحويّين إلى الإعراضِ عن القولِ إنّ الفعلَ هو العاملُ في المفعولِ معه والمستثنى والميلِ عن ذلك.

8. أنّ من أسبابِ تقويةِ عملِ الفعلِ عندَ ابنِ يعيشَ أنْ يكونَ الفعلُ غيرَ دالٍّ بلفظِه على معمولِه، أو غيرَ مقتضٍ إيّاهُ كاقتضائِه غيرَه.

مصادر البحث:

الأبّذيّ: علي بن محمّد بن عبد الرّحمن ت 1406 هـ : الأبّذيّ ومنهجه في النّحو مع تحقيق الكتاب الأوّل من شرحه على الجزوليّة ، تحقيق: سعد حمدان محمّد الغامدي، السّعودية.

الإستراباذي: رضيّ الدّين 1996م : شرح الرّضيّ على الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطّبعة 2 ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي .

الإستراباذي: رضيّ الدّين 1996م : شرح شافية ابن الحاجب: ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد نور الحسن ، ومحمد الزّفزاف ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الأنباريّ: أبو البركات د.ت : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد ، دار إحياء التّراث العربي ، القاهرة .

الأنصاريّ: وليد عاطف 2006م : نظرية العامل في النّحو العربيّ عرضًا ونقدًا ، دار الكتاب العربيّ، الأردن.

ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد 1977م : شرح المقدّمة المحسبة ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطّبعة 1 ، القاهرة.

التهانوي: محمّد بن علي ، د.ت : كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق: لطفي عبد البديع ، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، مصر .

الثّمانينيّ: أبو القاسم عمر بن ثابت 2003م : الفوائد والقواعد ، دراسة وتحقيق: عبد الوهّاب محمود الكحلة، الطّبعة 1، مؤسسة الرّسالة ، بيروت.

الجرجانيّ: عبد القاهر 1982م : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقية .

الجزوليّ: عيسى بن عبد العزيز د.ت : المقدّمة الجزوليّة في النّحو ، تحقيق شعبان عبد الوهّاب محمد ، مطبعة أمّ القرى .

أبو جناح: صاحب 1998م : دراسات في نظرية النّحو العربيّ وتطبيقاتها ، الطّبعة 1 ، دار الفكر ، الأردن.

ابن جنّيّ: أبو الفتح عثمان بن جني 1990م : الخصائص ، تحقيق: محمد علي النّجار ، طبعة 3 ، دار الشؤون الثّقافيّة العامّة ، بغداد .

ابن جنّيّ: أبو الفتح عثمان بن جني 1985م : سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، الطبعة 1 ، دار القلم ، دمشق.

ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر 2013م : الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق: الدّكتور إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة 3 ، شركة القدس للنّشر والتّوزيع ، القاهرة .

ابن الخباز: أبو العباس أحمد بن الحسين 1990م : الغرّة المخفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة ، تحقيق: حامد محمد العبدلي، الطّبعة 1 ، بغداد.

الخشّاب: عبد الله بن أحمد د.ت : المرتجل ، تحقيق علي حيدر، دمشق ، د.ت.

الخطيب: محمد عبد الفتاح 2006م : ضوابط الفكر النّحويّ ، دار البصائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة .

الخوارزميّ: أبو محمد القاسم بن الحسين 1990م : شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تحقيق: الدّكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطّبعة 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت .

الزّجاجيّ: عبد الرّحمن بن إسحاق 1984م : الجمل في النّحو ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرّسالة ، مصر.

الزّمخشريّ: أبو القاسم محمود بن عمر2004م : المفصّل في علم العربيّة ، تحقيق: فخر صالح قدارة ، الطّبعة 1 ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمّان.

السّامرائيّ: فاضل صالح : معاني النحو ، الطّبعة 2 ، دار الفكر ، عمان ، 2003م.

ابن السّراج: أبو بكر محمّد بن السّري 1987م : الأصول في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتليّ ، الطّبعة 2 ، بيروت.

سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان 1988م : كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السّلام هارون، الطّبعة 1 ، بيروت.

السّيرافيّ: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان 2008م : شرح كتاب سيبويه ، تحقيق رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، وآخرون ، الطّبعة 2 ، القاهرة.

السّيوطيّ: جلال الدّين ، 1359هـ : الأشباه والنّظائر في النّحو ، الطّبعة 2 ، حيدر آباد الدّكن.

ابن الشّجريّ: أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن محمد 2014م : أمالي ابن الشّجريّ ، تحقيق محمود محمد الطّناحي، الطّبعة 2، مكتبة الخانجي للنّشر، القاهرة ، 2014م.

الصّبّان: محمد بن علي 2002م : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمود بن الجميل، الطّبعة 1، مكتبة الصّفا، القاهرة.

الطّائيّ: حاتم: 1990م : ديوان حاتم الطائيّ ، جمعه يحيى بن مدرك الطّائيّ ، الطّبعة 2 ، مكتبة الخانجي القاهرة .

ابن عصفور: عليّ بن مؤمن (ت 669 هـ): المقرّب ، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوريّ ، بغداد ، 1971م.

ابن عقيل: بهاء الدّين 1434هـ: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطّبعة 1 ، دار الغدير ، قم .

العلوي: أبو الحسن يحيى بن حمزة بن علي 2009م : المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ ، دراسة وتحقيق د. هادي عبد الله ناجي ، الطّبعة 1 ، السعودية.

عمايرة: خليل أحمد د.ت : العامل النّحويّ بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللغويّ ، جامعة اليرموك ، الأردن.

ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس 1979م : مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر ، بيروت.

الفارسيّ: أبو عليّ الفارسيّ 1969م : الإيضاح العضديّ ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطّبعة1 بيروت.

قباوة: فخر الدّين 2003م : مشكلة العامل النّحويّ ونظرية الاقتضاء ، الطّبعة 1 ، دار الفكر، دمشق.

القرطبيّ: ابن مضاء 1947م : الرّدّ على النّحاة ، تحقيق: شوقي ضيف ، الطبعة 1 ، القاهرة.

الكرعاوي: سعاد كريدي 2012م : العوامل اللفظيّة في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ ، تموز للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق.

كلثوم: عمرو بن كلثوم 1991م : ديوان عمرو بن كلثوم ، جمع وتحقيق إميل يعقوب، الطّبعة 1 ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

ابن مالك: جمال الدّين 2001م : شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السّيد ، الطّبعة 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

المبرّد: أبو العبّاس محمد بن يزيد د.ت : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المجاشعيّ: أبو الحسن علي بن فضّال 1985م : شرح عيون الإعراب : تحقيق حنّا جميل حدّاد، الطّبعة 1 ، مكتبة المنار، الأردن.

المخزومي: مهدي 2005م : في النّحو العربيّ نقد وتوجيه ، الطبعة 2 ، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة ، بغداد .

المرزوقيّ: أحمد بن محمّد (ت 421 هـ) : شرح ديوان الحماسة ، تحقيق أحمد أمين وعبد السّلام هارون ، الطّبعة 2، القاهرة ، 1387هـ.

ابن هشام: جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ د.ت : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

ابن هشام: جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ 1427 هـ : شرح قطر النّدى ، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد ، الطّبعة 1 ، قم .

ابن هشام: جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ 2007م : شرح اللمحة البدريّة ، تحقيق هادي نهر ، الأردن.

ابن هشام: جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ 2007م : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت.

ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن أحمد 2001م : شرح المفصل ، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطّبعة 1 ، دار الكتب العلمية .

Resources:

Al-Abadhi: Ali bin Muhammad bin Abd al-Rahman1406 AH : Al-Abadhi and his approach to grammar with the verification of the first book of his commentary on Jazuli, edited by Saad Hamdan Muhammad al-Ghamdi, Saudi Arabia.

Al-Astrabadhi: Radhi al-Din 1996 AD : Sharh al-Radhi ealaa alkafiat, edited by: Youssef Hassan Omar, 2nd edition, Qar Yunis University Publications, Benghazi.

Al-Astrabadhi: Radhi al-Din 1975AD : sharah shafiat Ibn al-Hajeb:, edited by Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Muhammad Nur al-Hasan, and Muhammad al-Zafzaf, Beirut.

Al-Anbari: Abu Al-Barakat :Aal'iinsaf fi masayil alkhilaf, edited by: Muhammad Muhyiddin Abdel Hamid, Cairo.

Al-Ansari: Walid Atef: Nazariat aleaml fi alnnhw alerby erdana wnqdana, Jordan, 2006 AD.

Ibn Babshad: Taher bin Ahmed 1977 AD : sharah almqddmt almuhsabat, edited by Khaled Abdul Karim, Edition.

Al-Tahanawi: Muhammad bin Ali : kshshaf aistilahat alfunun edited by: Lotfi Abdel-Badi, Ministry of Culture and National Guidance, Egypt.

lththmanyny: 'Abu alqasim umr bin thabt 2003 AD: Alfawayid walqawaeid edited by Abd Al-Wahhab Mahmoud Al-Kahla, Edition 1, Beirut.

Al-Jarjani: Abdul Qaher 1982AD : Al-Muqtasid in fi sharah al'iidah, edited by Kazem Bahr Al-Morjan, Publications of the Ministry of Culture and Information in the Iraqi Republic.

Al-Jazzouli: Issa bin Abdul-Aziz: Almqddmt aljzwlyt fi alnnhw, edited by Shaaban Abdel Wahab Muhammad, Umm al-Qura.

Abu Jinnah: sahib1998AD : dirasat fi nazariat alnnhw alerby watatbiqatiha , 1st edition, Dar Al-Fikr, Jordan.

Ibn Jinni: Abu al-Fath Othman bin Jani, 1990AD: alkhasayis edited by: Muhammad Ali al-Najjar, 3rd edition, Baghdad.

Ibn Jinni: Abu al-Fath Othman bin Jani, 1985AD: sir sinaeat al'iierab, Edited by Hassan Hindawi, 1st Edition, Dar Al-Qalam, Damascus.

Ibn al-Hajib: Othman bin Omar bin Abi Bakr, 2013AD: al'iidah fi sharah almufasil, edited by Ibrahim Muhammad Abdullah, 3rd edition, Cairo.

Ibn al-Khabbaz: Abu al-Abbas Ahmad bin al-Hussein, 1990AD: alghrrt almkhfyt fi sharah alddrrt alalfyt , Edited by Hamid Muhammad al-Abdali, 1st edition, Baghdad.

Al-Khashab: Abdullah bin Ahmed :Aalmurtajilu edited by Ali Haidar, Damascus.

Al-Khatib: Mohamed Abdel-Fattah 2006AD : dawabit alfikr alnnhwy, Cairo.

Al-Khwarizmi: Abu Muhammad Al-Qasim Bin Al-Hussein, 1990AD: sharah almfssl fi saneat al'iierab almawsum bialtakhmir, edited by: Dr. Abdul-Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Edition 1, Beirut.

Al-Zajajee: Abd al-Rahman bin Isaq 1984AD: Aljamal fi alnnhw, edited by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Egypt.

Al-Zamakhshari: Abu al-Qasim Mahmoud ibn Omar, 2004AD: Almfssl fi eilm alerbyt , Edited by Fakhr Saleh Qadara, Edition 1, Amman.

Al-Samarrai: Fadel Saleh 2003AD: maeani alnahw 2nd Edition, Amman.

Ibn Al-Sarraj: Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Suri 1987AD: al'usul fi alnnhw, edited by Abd Al-Hussein Al-Fatli, 2nd edition, Beirut.

Sibawayh: Abu Bishr Amr bin Othman, 1988AD: kitab syubwih, edited by Abd al-Salam Haroun, Edition 1, Beirut.

Al-Serafi: Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Marzaban 2008AD: sharah kitab sibwih, Editing Ramadan Abd Al-tawab, Mahmoud Fahmy Hijazi, and others, Edition 2, Cairo.

Al-Suyuti: Jalal Al-Din, 1359AH: Al'ashbah walnnzayr fi alnnhw Edition 2, Hyderabad Dark.

Ibn Al-Shajari: Abu Al-Saadat Hibat Allah Bin Ali Bin Muhammad, 2014AD: Amali Ibn Al-Shajari, Edited by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Edition 2, Al-Khanji Library for Publishing, Cairo.

Al-Sabban: Muhammad bin Ali 2002AD: hashiat alsabaan ealaa sharah al'ushmunii ealaa 'alfiat abn malik, edited by: Mahmoud Bin Al-Jamil, Edition 1, Al-Safa Library, Cairo.

Al-Tai: Hatim1990AD: The Divan of Hatim Al-Tai, compiled by Yahya bin Madrak Al-Tai, Edition 2, Al-Khanji Library, Cairo.

Ibn Asfour: Ali bin Moamen 1971AD: Al-Muqarrib, edited by: Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jubouri, Baghdad .

Ibn Aqeel: Bahaa al-Din, 1434AH: sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malikedited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Edition 1, Dar Al-Ghadeer, Qom.

Al-Alawi: Abu Al-Hasan Yahya bin Hamza bin Ali, 2009AD: almunhaj fi sharah jamal alzzjjajy, study and investigation by Dr. Hadi Abdullah Naji, 1st edition, Saudi Arabia.

Amayrah: Khalil Ahmad: aleamil alnnhwy bayn mwydyh wamuearidih wadawrih fi altthlyl allghwy, Yarmouk University, Jordan.

Ibn Faris: Abu Al-Hussein Ahmad Ibn Faris, 1979AD; maqayis algml, edited by Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar al-Fikr, Beirut.

Al-Farsi: Abu Ali Al-Farsi 1969AD: Al'iidah aleddy, edited by Hassan Shazly Farhood, 1st edition Beirut.

Qabawah: fakhar alddyn2003AD: mushkilat aleamil alnnhwy wanazariat alaiqtida' , Edition 1, Dar Al Fikr, Damascus.

Al-Qurtubi: Ibn Mada ', 1947AD: Alrrd ealaa alnnhat, edited by Shawqi Dhaif, 1st edition, Cairo.

Al-Karawi: Suad Kredi 2012AD: Verbal Factors in Interpreting the Surrounding Sea by Abu Hayyan Al-Andalusi, Damascus.

Kulthum: Amr Ibn Kulthum1991AD : The Diwan of Amr Ibn Kulthum, Compilation and Verification by Emile Yaqoub, 1st Edition, Beirut.

Ibn Malik: Jamal Al-Din, 2001AD: sharah alttshyl tashil alfawayid watakmil almuqasid , edited by Muhammad Abdul Qadir Atta and Tariq Fathi Al-Sayed, Edition 1, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

Al-Mubrrd: Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid : Al-Muqtasab, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adimah, The World of Books, Beirut.

Al-Mashaei: Abu Al-Hassan Ali bin Fadhal 1985AD: sharah of Oyoun Al-Arrab: Hanna Jamil Haddad's review, Edition 1, Al-Manar Library, Jordan.

Makhzoumi: Mahdi 2005AD: In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, House of General Cultural Affairs, 2nd edition, Baghdad.

Al-Marzouki: Ahmed bin Muhammad 1387AH: sharah Diwan al-Hamasa, edited by Ahmed Amin and Abd al-Salam Haroun, 2nd edition, Cairo.

Ibn Hisham: Jamal al-Din bin Yusuf al-Ansari 1427AH: sharah Qatr al-Nada, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul-Hamid, Edition 1, Qom.

Ibn Hisham: Jamal al-Din bin Yusuf al-Ansari 2007AD: sharah allamhat albdryt , edited by Hadi Nahr, Jordan.

Ibn Hisham: Jamal al-Din bin Yusuf al-Ansari 2007AD: Mughni al-Labib ean kutib al'aearib , edited by Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Beirut.

Ibn Ya'ish: Abu al-Buqa 'Ya'ish bin Ahmad 2001AD; sharah almufasil , edited by Emile Badi Yaacoub, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2001 AD.